الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٥٢**

الأربعاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١١٦ من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/557)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: السيد ديفيش أوتام (الهند)، السيد توشيهيرو آيكي (اليابان)، السيدة كاثرين فوندا (فرنسا)، السيد كارلوس رويس ماسيو (المكسيك)، السيد ريتشارد مون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، والسيد جانغ وانهاي (الصين).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين أولئك الأشخاص أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؟

تقرر ذلك.

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/558)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: السيد علي ع. علي كرير (ليبيا)، السيد جون بيير دياوارا (غينيا)، السيد غوردن إكرسلي (أستراليا)، السيد بيرناردو غريفر ديل هويو (أوروغواي)، السيد بيدرو لويس بيدروسو كويستا (كوبا)، والسيد أوغو سيسي (إيطاليا).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين أولئك الأشخاص أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؟

تقرر ذلك.

(ج) إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/559)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها الجمعية العامة بإقرار إعادة تعيين الأمين العام للسيد سيمون جيانغ (الصين) والسيد أشيم كاسو (ألمانيا) بوصفهما عضوين عاديين في لجنة الاستثمارات لفترة عمل مدتها ثلاث سنوات، وتعيين السيد إيفان بيكتي (سويسرا) والسيد مايكل كلاين (الولايات المتحدة الأمريكية) بوصفهما عضوين عاديين لفترة عمل مدتها عام واحد اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إعادة تعيين الأمين العام للسيد سيمون جيانغ (الصين) والسيد أشيم كاسو (ألمانيا) بوصفهما عضوين عاديين في لجنة الاستثمارات لفترة عمل مدتها ثلاث سنوات، وتعيين السيد إيفان بيكتي (سويسرا) والسيد مايكل كلاين (الولايات المتحدة الأمريكية) بوصفهما عضوين عاديين لفترة عمل مدتها عام واحد اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وتوصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة أيضا، في الفقرة ٦ من تقريرها، بإعادة تعيين السيد غوميرسيندو أوليفيروس (إسبانيا) بوصفه عضوا غير دائم في لجنة الاستثمارات لولاية مدتها سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إعادة تعيين السيد غوميرسيندو أوليفيروس (إسبانيا) بوصفه عضوا غير دائم في لجنة الاستثمارات لولاية مدتها سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؟

تقرر ذلك.

(د) تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/560)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها الجمعية العامة بتعيين المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند عضواً في مجلس مراجعي الحسابات لفترة عضوية مدتها ست سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند عضواً في مجلس مراجعي الحسابات لفترة عضوية مدتها ست سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤؟

تقرر ذلك.

(هـ) تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/561)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها الجمعية العامة بتعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: السيد مينورو إندو (اليابان)، السيد لويس ماريانو إرموسيو (المكسيك)، السيد ألدو مونتوفاني (إيطاليا)، السيد كورتيس سميث (الولايات المتحدة الأمريكية)، والسيد فولفغانغ شتوكل (ألمانيا).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين أولئك الأشخاص أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها الجمعية العامة بتسمية السيد فولفغانغ شتوكل (ألمانيا) نائبا لرئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية لولاية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تسمية السيد فولفغانغ شتوكل (ألمانيا) نائبا لرئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية لولاية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؟

تقرر ذلك.

(و) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/562)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها بأن تعين الجمعية العامة السيدة ناتاليا أ. بوشاروفا (الاتحاد الروسي) عضوا في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيدة ناتاليا أ. بوشاروفا (الاتحاد الروسي) عضوا في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؟

تقرر ذلك.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود الفرعية من (أ) إلى (و) من البند ١١٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٦٤ من جدول الأعمال

تقرير مجلس حقوق الإنسان

تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/68/53 و Add.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ملحق تقرير مجلس حقوق الإنسان، الذي يغطي أعمال دورة المجلس الرابعة والعشرين، المعقودة في الفترة من ٩ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، متاح حاليا باللغة الانكليزية فقط على الموقع الشبكي للمجلس. وسيعمم ملحق التقرير بجميع اللغات لدى استكمال الترجمة.

وفيما يتعلق بهذا البند، أود أن أذكر بأن الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قررت النظر في البند ٦٤ من جدول الأعمال في الجلسة العامة وفي اللجنة الثالثة، عملا بالقرار ٢٨١/٦٥، المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١.

ووفقا للقرار ٢٨١/٦٥، المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، أعطي الكلمة الآن للسيد ريميجيوش أكيليس هنتشل، رئيس مجلس حقوق الإنسان.

السيد هنتشل (بولندا)، رئيس مجلس حقوق الإنسان (تكلم بالإنكليزية): يسرني ويشرفني للغاية أن أقف اليوم أمام الجمعية العامة لأقدم إليها التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان (A/68/53 و A/68/53Add.1)، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ أعضاء المجلس المنتخبين حديثا، وأتمنى لهم ولاية ناجحة.

ويوافق عام ٢٠١٣ السنة السابعة على إنشاء مجلس حقوق الإنسان، الذي حقق تقدما كبيرا في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان في أنحاء مختلفة من العالم.

ظلت سوريا على رأس جدول أعمال المجلس طوال العام، وجرى تمديد فترة ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية مرة أخرى. كذلك شكل المجلس لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة، والمنتظمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك بهدف ضمان المساءلة الكاملة، لا سيما حيثما قد ترقى تلك الانتهاكات إلى مرتبة الجرائم ضد الإنسانية. كما مدد المجلس فترات ولايات الإجراءات الخاصة القائمة بشأن إيران، بيلاروس، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ميانمار.

وأود أن أشدد على الإبداع الذي أبداه المجلس فيما يتعلق بأساليب عمله، الأمر الذي يسر كثيرا عملية حوار البلدان المعنية مع المجلس. وعقد المجلس حوارين تفاعليين، أحدهما بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، والآخر بشأن الصومال، بمشاركة السيد وزير العدل والإصلاح القضائي، ووزير الإدارة الإقليمية واللامركزية والهيكلة الإقليمية في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس وزراء الصومال. وعقد المجلس الحوارين بمبادرة من البلدين المعنيين نفسيهما، وهو أمر حظي بترحيب المجلس لما أبداه البلدان من التزام واستعداد لمعالجة الشواغل الخطيرة لحقوق الإنسان في منتدى دولي.

واعتمدت قرارات أخرى خاصة ببلدان محددة في إطار التعاون التقني وبناء القدرات، بما في ذلك بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان والسودان، والصومال، واليمن وغينيا، وكمبوديا، وكوت ديفوار، وليبيا، ومالي، وهايتي.

في هذه المرحلة، أود أن أسلط الضوء على الدور الهام الذي يضطلع به التحديث المنتظم المقدم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في بداية كل دورة للمجلس، بشأن التطورات الحاصلة في العالم والعديد من التقارير المقدمة، بما في ذلك بشأن أفغانستان، جمهورية إيران الإسلامية، سري لانكا، غواتيمالا، غينيا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، قبرص، كولومبيا، ليبيا، مالي، اليمن، من بين أمور أخرى، ساهمت بشكل هائل في مداولات المجلس.

وخلال الدورات العادية الثلاث الماضية للمجلس، عقد المجلس حلقات نقاش وصلت إلى ١٣ حلقة نقاش، من بين مناقشات أخرى، بشأن مواضيع من قبيل تأثير الفساد على حقوق الإنسان، ومساهمة البرلمانات في أعمال المجلس ووحدة الاستعراض الدوري الشامل التابعة له، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والديمقراطية وسيادة القانون، وحقوق الإنسان لأطفال الوالدين المحكوم عليهم بعقوبة الإعدام أو أعدموا، وإدماج المنظور الجنساني، والشعوب الأصلية، وحقوق الطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن تشجيع التعاون التقني في مجال إقامة العدل.

كما عقد المجلس حلقات نقاش رفيعة المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، الذي استمعنا فيه إلى كلمة موجهة من الأمين العام عن طريق الفيديو. وركزت المناقشات على تنفيذ إعلان فيينا، واستعراض الإنجازات المحققة وأفضل الممارسات والتحديات في ذلك الصدد. وإضافة إلى ذلك، ركزت حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن تعميم منظور حقوق الإنسان التي عقدت هذا العام مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة وكبار المسؤولين فيها على حقوق الإنسان وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز بصفة خاصة على الحق في التعليم. وأوضحت مشاركة الأمين العام في حلقة النقاش التزامه بكفالة إدماج حقوق الإنسان

في الجهود الإنمائية. واستفادت حلقات النقاش التي عقدت على مدار السنة من خبرة المشاركين ووجهات نظرهم، بما في ذلك ممثلو الحكومات والبرلمانات، وآليات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية والإقليمية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني الممثل للمجتمعات المتضررة ووكالات الأمم المتحدة والصحفيين.

وأخيرا، أنشأ مجلس الأمن ولايات إجراءات خاصة جديدة، على المستويين القطري والمواضيعي، ليصل العدد الإجمالي للولايات إلى ٥١ ولاية. وتشمل الولايات الجديدة الخبير المستقل المعني بتمتع الأشخاص الأكبر سنا بجميع حقوق الإنسان، والخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي. والخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى.

واعتمد المجلس في عام ٢٠١٣، ما مجموعه ١٠٧ قرارات ومقررات وبيانات رئاسية. كما واصل عدد المبادرات عبر الأقاليمية الازدياد، مما يؤكد قدرة المجلس على اتخاذ إجراءات بشأن المسائل الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال التغلب على المواقف السياسية المختلفة فعلى سبيل المثال، قدمت مجموعات أقاليمية للدول القرارات المعنية بالحكم المحلي وحقوق الإنسان؛ والمعنية بالقضاء على الزواج المبكر والقسري للأطفال؛ بشأن الدور الذي تضطلع به حرية الرأي والتعبير في تمكين المرأة؛ بشأن مسألة عقوبة الإعدام؛ فضلا عن القضايا المتصلة ببلدان محددة. وقد اعتمدت العديد من القرارات بدون تصويت. في دورة أيلول/سبتمبر، على سبيل المثال، اعتمد ٣٣ قرارا ومقررا من أصل ٤٠ قرارا ومقررا دون تصويت. ويدل ذلك أيضا على زيادة قدرة المجلس على الاتفاق بشأن المسائل المتعلقة بحماية أولئك الذين هم في أمس الحاجة. كما زاد عدد البيانات المشتركة عبر الإقليمية، التي تغطي طائفة من المواضيع.

وأود أن أنتقل الآن إلى الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في أعمال المجلس. وتعد المشاركة النشطة التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني وإسهامها عنصرا أساسيا في أعمال مجلس حقوق الإنسان وتجعله منتدى فريدا بين الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة.

لذلك من الجوهري أن يعمل ممثلو المجتمع المدني في بيئة حرة ومفتوحة وآمنة تحمي وتعزز حقوق الإنسان. لقد استنكرت شخصيا أعمالا انتقامية في سياق دورات المجلس وفي الاستعراض الدوري الشامل، وقد ذكرت مرارا أن أي أعمال تخويف أو انتقام ضد المجموعات أو الأفراد الذين تعاونوا أو يتعاونون مع الأمم المتحدة وممثليها غير مقبولة ويجب وقفها.

أنها من مسؤولية المجلس ورئيس المجلس التصدي على نحو فعال لجميع حالات التخويف أو الانتقام، وضمان الوصول من دون عائق إلى جميع الذين يسعون إلى التعاون مع آليات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤ المتخذ في أيلول/سبتمبر الماضي بشأن التعاون مع الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان يكتسي أهمية قصوى. فهو يطلب إلى الأمين العام أن يعمل، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على تعيين موظف تنسيقي أقدم على نطاق الأمم المتحدة بأسرها معني بالأعمال الانتقامية، ويركز على هدف تعزيز الوقاية والحماية والمساءلة عن أعمال الانتقام والتخويف المتصلة بالتعاون مع الأمم المتحدة.

يسرني أيضا أن أبلغ الجمعية بأننا أحرزنا بعض التقدم في ما يتعلق بمسألة تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في عمل المجلس وذلك وفقا للالتزامات القانونية الناشئة عن اتفاقية حقوق بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، ووفقا للولاية المنوطة بالمجلس في فرقة العمل المعنية بهذه المسألة. في كل

دورة من الدورات التي عقدها المجلس، وبالاضافة إلى المناقشة السنوية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أفردت حلقة نقاش يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة فيها. وعلى سبيل المثال، في آخر جلسة عقدها المجلس في أيلول/سبتمبر والتي تركزت المناقشة السنوية بشأن حقوق الشعوب الأصلية على المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية، أتيحت المشاركة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال توفير الترجمة بلغة الإشارة الدولية والشروح النصية والبث الشبكي للدورة. ونحن في المجلس ما زلنا ملتزمين من خلال فرقة العمل بتبادل أفضل الممارسات بشأن توفير إمكانية الوصول. ستواصل فرقة العمل إبلاغ المجلس عن التقدم المحرز بشأن هذه المسألة.

اسمحوا لي أن أبدى بعض الملاحظات المتصلة بالاستعراض الدوري الشامل. نشارك حاليا بقوة في الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، ولا تزال العملية تلقى ردود فعل إيجابية لدى جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ومع ذلك، يجب أن أذكر بأننا واجهنا عددا من التحديات منها، على سبيل المثال، التمسك بمبدأ العالمية بضمان مشاركة جميع الدول، وفي تحاشي المسائل ذات الطابع الثنائي والإقليمي التي تؤثر تأثيرا سلبيا على العملية. وعلاوة على ذلك، إني مقتنع بأننا بتطبيقنا وبطريقة متسقة جميع الممارسات والقواعد الحالية على جميع الدول قيد الاستعراض، سوف نسهم في تعزيز مصداقية الاستعراض الدوري الشامل، وفي دورة ثانية ناجحة للاستعراض، آخذين في الاعتبار أحد مبادئها، إلا وهو مبدأ المساواة في المعاملة بين جميع الدول في إطار الاستعراض.

أود أن أسلم بحقيقة أن احتفاظ المجلس بنهج بناء وتوافقي وغير مسيس خلال هذا العام قد شجع إسرائيل على إعادة الانخراط في الاستعراض الدوري الشامل. وأرحب بإعادة انخراط إسرائيل لأن ذلك يعزز من نزاهة وعالمية هذه العملية الهامة.

إن المشاركة العالمية في هذه العملية مسألة جوهرية، وإن العديد من بين المشاركين يعملون اليوم من أجل ضمان وجود وفود من بلدان بعيدة عن جنيف وليس لديها بعثات دائمة في تلك المدينة. أود أن أشكرهم على جهودهم. وفي هذا الصدد، شاركت في الحلقة الدراسية الأقاليمية لتيسير مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في مجلس حقوق الإنسان وفي الاستعراض الدوري الشامل، الذي انعقد في الفترة من ٣٠ إلى ٣١ تموز/يوليه في موريشيوس. هذه هي المرة الأولى التي تُنَظم فيها حلقة دراسية من هذا القبيل. وركزت على تسهيل مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً في أعمال مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل. شارك في الندوة التي استمرت يومين ٢٣ مندوبا يمثلون ١٤ بلدا من أقل البلدان نمواً أو الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وخلال الندوة، تلقى المشاركون معلومات شاملة وأدوات عن مجلس حقوق الإنسان وآلياتها الفرعية، لا سيما الاستعراض الدوري الشامل. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومة موريشيوس على استضافتها للحلقة الدراسية، ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان على تنظيم هذا الحدث بنجاح.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتطرق بإيجاز إلى التحديات الكبيرة التي تواجه مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بالموارد اللازمة له من أجل الاستمرار في أنشطته. وكما قلت آنفا، يواصل المجلس اتخاذ عدد كبير من القرارات والمقررات، مما يضيف ولايات جديدة يتعين على مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان تنفيذها، وتنطوي تلك الولايات على أثار كبيرة على الموارد. وفي الحقيقة، أنه بينما يطلب إلى المفوضية الامتثال لعدد متزايد من الولايات الناشئة عن قرارات المجلس، فإن الزيادة في ميزانيتها العادية لم تواكب ذلك النمو. ومن الجدير بالذكر أن مفوضية حقوق الإنسان كثيرا ما تعتمد على

التبرعات المقدمة لتنفيذ الأنشطة المكلف بها المجلس. على الرغم من أنني أدرك تماما الوضع المالي الحالي، أود أن التمس تعاون ودعم جميع الدول الأعضاء في معالجة هذه المسألة، من خلال اللجنة الخامسة، بالنظر إيجابيا في الخيارات المتعلقة بكيفية معالجة تمويل الولايات الجديدة الناشئة عن قرارات ومقررات المجلس.

لقد توليت الرئاسة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وستنتهي ولايتي في نهاية هذا العام. وأود أن اختتم بياني بأن أؤكد للجمعية العامة التزامي بضمان انتقال الرئاسة إلى خلفي، وأمل في أن تواصل الجمعية العامة تقديم الدعم الكامل والفعال للمجلس خلال دورته الثامنة. باسم خلفي، أود أن أرحب بجميع الأعضاء في الدورة الخامسة والعشرين للمجلس المقرر عقدها في جنيف في آذار/مارس ٢٠١٤.

السيدة بيبالو (غابون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

ترحب المجموعة الأفريقية برئيس مجلس حقوق الإنسان، سعادة السيد رريميجيوش أكيليس هنتشل، وتعرب عن تقديرها لهذه الفرصة لعقد حوار عن أنشطة المجلس خلال دورته السابعة كما جاء في تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/68/53). نرحب أيضا بقيادة الرئيس لتلك الهيئة طيلة العام.

كما جاء في القرار ٢٥١/٦٠، تود مجموعة البلدان الأفريقية أن تؤكد مجددا ولاية المجلس في تعزيز الاحترام العالمي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، من دون أي شكل من أشكال التمييز وبطريقة عادلة ومتساوية، وتقدم توصيات بشأنها. على هذا الأساس ما فتئت المجموعة تؤيد باستمرار عمل المجلس.

وتعتبر المجموعة أن المبادئ التي ارتكزت عليها ولاية المجلس هامة، خاصة في ما يتعلق بمبدأ التعاون والحوار الحقيقي الهادف إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الامتثال لالتزاماتها بحقوق الإنسان. لذلك يتعين على المجلس لدى اضطلاعه بولايته مأن يركز بشدة في عمله على العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية عند النظر في مسائل حقوق الإنسان.

وما من شك أن الاستعراض الدوري الشامل يظل أفضل آلية مميزة للتطبيق الشامل لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي رأينا أن الآلية ما زالت هامة وعنصر رئيسي إذ أنها تتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. لذلك من الحيوي رفد الصندوق الطوعي للأمم المتحدة بالموارد المناسبة من أجل تقديم المساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل بهدف مساعدة الدول على تطوير قدرتها الوطنية وخبرتها الفنية من أجل تنفيذ التوصيات.

تكرر المجموعة دعمها للآليات والإجراءات الخاصة التابعة للمجلس والعمل الهام الذي تضطلع به في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

واجه المجلس في الآونة الأخيرة تحديات إدارية، لا سيما في ما يتعلق بتقويض الأحكام المتضمنة في حزمة المجلس لبناء المؤسسات والتي تعتبر الأساس المتين الذي ترتكز عليه ولاية المجلس. وتشعر المجموعة بالقلق إزاء ذلك التقويض الذي يمكن في الأجل الطويل أن يحدث ثغرات في مصداقية عمل المجلس.

بينما لاحظت المجموعة أيضاً العمل الهائل الذي يقوم به المجلس في كل دورة من الدورات، لم تتم بعد معالجة التحديات الناجمة عن نقص التمويل. لذلك تعتقد المجموعة الأفريقية أن أوجه القصور في التمويل سوف تؤثر على تنفيذ القرارات والمقررات التي يتخذها المجلس. ونقر أيضاً بالدور الرئيسي الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بوصفها أمانة المجلس، ليضمن تقديم الدعم المناسب المقدم للمجلس وفقا لما جاء في القرار ١٤١/٤٨.

إن التقرير السنوي (A/68/53) المقدم إلى الجمعية العامة، يرسم صورة شاملة للمداولات التي جرت في الدورة السنوية السابعة للمجلس. وتدرك المجموعة أيضاً أحكام الفقرة ٥ من القرار ٢٥١/٦٠ الذي ينص على تقديم المجلس توصيات إلى اللجنة الثالثة، ومن ثم الحصول على دعم جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة بشأن تلك المسألة الهامة.

تعتقد المجموعة الأفريقية أن قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤ المتخذ مؤخرا خلال الدورة الرابعة والعشرين المعقودة في أيلول/سبتمبر يتضمن توصيات هامة جداً مقدمة إلى الجمعية العامة في ما يتعلق بتعيين موظف تنسيقي أقدم يعمل على نطاق الأمم المتحدة بأسرها لمنع الأعمال الانتقامية والتخويف والحماية منها وتعزيز المساءلة عن هذه الأعمال. وترى المجموعة أن هذه المسألة تحتاج إلى مزيد من التأمل والتداول من جانب جميع أعضاء الجمعية العامة قبل البت في أي توصية. وبالمثل، تعتقد المجموعة أيضا أنه ينبغي إجراء دراسة جدوى لأنها مسألة ضرورية لتقييم الآليات المختلفة المستخدمة حالياً في هيئات الأمم المتحدة الأخرى قبل أن يبت مجلس حقوق الإنسان في المسألة. وتكرر المجموعة موقفها المتعلق برفض أي شكل من أشكال الانتقام ضد الأفراد أو المجموعات.

في الختام، تود المجموعة الأفريقية أن تؤكد لرئيس المجلس دعمها في عملية التحضيرات لعقد الدورة السنوية الثامنة لمجلس حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة كاليولاتي (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأيدت هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد وهي: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وأيسلندا وصربيا؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشّحهما لعضوية الاتحاد، ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ وكذلك جمهورية مولدوفا.

يعرب الاتحاد الأوروبي عن شكره لرئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير هنتشل، على عرض التقرير السنوي الثامن للمجلس (A/68/53) أمام الجمعية العامة. ونقدر أيضاً فرصة عقد حوار تفاعلي مع رئيس مجلس حقوق الإنسان في اللجنة الثالثة.

منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان ما فتئ الاتحاد الأوروبي نصيراً قوياً للهيئة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وقد عزز المجلس من قدرة الأمم المتحدة على كفالة تمتع جميع الأشخاص بحقوقهم الإنسانية. ونعلق أهمية كبيرة على مصداقية وفعالية المجلس، وسوف نواصل بذل كل جهد لنكفل بأن يكون بوسعه التصدي لحالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة والمنهجية، والاستجابة فوراً للحالات الطارئة المتعلقة بحقوق الإنسان، بل أيضاً لتحسين معايير حقوق الإنسان في العالم أجمع من خلال العمل المنهجي المتعلق بسائر القضايا المواضيعية.

في ضوء ذلك يسر الاتحاد الأوربي جدا أن يلاحظ أن المجلس قد أبقى على تصدره لبحث حالات حقوق الإنسان. وبوجه الخصوص فإن استجابة المجلس للأزمة في الجمهورية العربية السورية على جانب كبير من الأهمية، بما في ذلك عقد مناقشة عاجلة وتمديد ولاية لجنة التحقيق، وهي الآلية الدولية الوحيدة المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان في البلد. وقد أظهر المجلس أيضا التزامه بتقديم المساعدة الفنية وبناء قدرات تعزيز حقوق الإنسان لدى حكومات أفغانستان وكمبوديا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية غينيا، وهايتي، ومالي، والصومال، وجنوب السودان، والسودان واليمن. ويأمل الاتحاد الأوروبي

في أن يواصل المجلس متابعة الحالات التي تقتضي المساعدة التقنية وبناء القدرة لتحسنيها واتخاذ الإجراء اللازم حيالها كلما اقتضى الأمر ذلك.

يوم الثلاثاء، انتخبت الجمعية العامة ١٤ عضوا جديدا في المجلس (انظر A/68/PV.51). إن الخدمة بصفة عضوا في المجلس تنطوي على مسؤوليات هامة. فالقرار ٢٥١/٦٠ ينص على أن يتحلى الأعضاء المنتخبون في المجلس بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ونشجع جميع الدول الأعضاء على إيلاء الاهتمام الكامل لسجلات حقوق الإنسان والتزامات الدول بحقوق الإنسان طيلة مدة عضويتها وفي وقت انتخاباتها.

يقدر الاتحاد الأوروبي أيما تقدير عمل الإجراءات الخاصة، ولديه قناعة راسخة بأنها تؤدي دورا حيويا في تعزيز برنامج حقوق الإنسان. إننا في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى العشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا الذي رسخ الإجراءات الخاصة في النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان، لا نزال نحتاج إلى تعاون شامل فيما بين الدول وأصحاب الولاية. وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي وجهت دعوة مفتوحة إلى نظام الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ويهيب الاتحاد الأوروبي بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحذو نفس الحذو وان تتعاون بفعالية معه. ولتمكين نظام الإجراءات الخاصة من أداء دوره، من الحيوي أن يتمكن أصحاب الولاية من إجراء التقييم بصورة مستقلة واسترعاء انتباه المجلس إلى القضايا والحالات المتعلقة بحقوق الإنسان. ويرحب الاتحاد الأوروبي باستخدام الصوت الجماعي في الإجراءات الخاصة وزيادة مشاركة أصحاب الولاية في المجلس.

يرحب الاتحاد الأوروبي بتمديد الولايات المتعلقة ببيلاروس، وإريتريا، وماينمار/بورما وإيران، وذلك بالنظر إلى الحالة في تلك البلدان. ونرحب بتمديد ولاية المقرر الخاص وإنشاء لجنة التحقيق المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وتجديد ولاية المقرر الخاص المعني بأريتريا، وولاية فريق الخبراء المستقلين المعنيين بحالة بحقوق الإنسان في كوت ديفوار، والسودان، والصومال وهايتي، وإنشاء ولاية جديدة للخبيرين المستقلين بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي.

إن الإجراءات المواضيعية الخاصة تؤدي دورا يتساوى أهمية عن طريق البحث، والزيارات القطرية المخصصة، والإسهام القيّم في فهم أفضل لمحتوى حقوق الإنسان المحددة وإسهامها في تعزيز معايير حقوق الإنسان وتطبيقها. ومن بين الإجراءات المواضيعية الخاصة العديدة، يود الاتحاد الأوروبي أن يسلط الضوء على ولاية المقرر الخاص المعني بحريّة الدين أو المعتقد، الذي يقوم بدور نشط في تحديد العقبات القائمة والناشئة التي تعترض التمتع بالحق في حرية الدين أو المعتقد، وتقديم التوصيات للتغلب على هذه العقبات.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما قويا بالاستعراض الدوري الشامل، وهو آلية شاملة وفريدة من نوعها حقا داخل الأمم المتحدة تتناول حقوق الإنسان كافة، وتنطبق على جميع الدول الأعضاء دون تفرقة أو تمييز. وهذه الآلية هي بمثابة مساهمة مستمرة لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية على أرض الواقع وحمايتها. ويتصف الحفاظ على الطابع العالمي لعملية الاستعراض الدوري الشامل بأهمية قصوى، والمجلس كان ناجحا في هذا الصدد.

وفي نهاية المطاف، إن نوعية توصيات الاستعراض والالتزام بتنفيذها هما أمران رئيسيان بالنسبة إلى نتائج تلك العملية. ووفقا للقواعد والممارسات القائمة، يتعين إدراج جميع التوصيات المقدمة خلال الحوار التفاعلي في تقرير الفريق العامل كما هي. والمساواة في المعاملة بين جميع البلدان عنصر أساسي لآلية الاستعراض الدوري الشامل، وثمة حاجة إلى

الإبقاء عليها خلال كل دورة. وفي هذا الصدد، نرحب برسالة الرئيس التي توضح بعض الجوانب الإجرائية لعملية الاستعراض الدوري الشامل.

ويود الاتحاد الأوروبي خاصة أن يسلط الضوء على عدة تطورات هامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأن يرحب بها.

أولا، التمتع بحقوق الإنسان للنساء والفتيات كموضوع رئيسي في جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة قيد الاستعراض. لقد قرر المجلس عقد حلقة نقاش بشأن منع زواج الأطفال المبكر والقسري والقضاء عليه، ووضع هذه المسألة على جدول أعمال المجلس للمرة الأولى. وقرر المجلس أيضا عقد حلقة نقاش بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

ثانيا، تناول المجلس مسألة عقوبة الإعدام من خلال مبادرتين جديدتين.

ثالثا، واصل المجلس عمله الهام بشأن حقوق الطفل، مع عقد حلقة نقاش سنوية ليوم كامل واتخاذ قرار، يقدمه على نحو مشترك الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويكون مكرسا للتمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة.

رابعا، اعتمد المجلس أيضا أول قرار له بشأن تهيئة بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني والحفاظ عليها، قانونا وممارسة، والتشديد على الدور الهام للمجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ويكرر الاتحاد الأوروبي أشد الادانة لأعمال الانتقام والترهيب لممثلي المجتمع المدني الذين حضروا مجلس حقوق الإنسان، وتعاونوا مع آليات حقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. والمساهمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قيّمة للغاية بالنسبة إلى عمل المجلس. ويجب الحفاظ على قدرتها التفاعلية مع المجلس. ونحن نقدّر الدور القوي للسيد هنتشل بصفته الرئيس، وجهوده الرامية إلى الحفاظ على حيّز للمجتمع المدني. ويسرنا جدا أن دور الرئيس قد جرى التنويه به رسميا في هذا الصدد، من خلال قرار المجلس القاضي بالتعاون مع الأمم المتحدة، وممثليها، وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر التزامنا الذي لا يتزعزع بالمساهمة في أعمال مجلس حقوق الإنسان، ومواصلة تعزيز دوره في تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان. وسنواصل التمسك على نحو منتظم بتنفيذ المعايير والقواعد الدولية القائمة وكفالتها، بغية الدعوة بقوة إلى الطابع العالمي لحقوق الإنسان، وتعزيز احترام الدول كافة لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

السيد راجيف (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على إحاطته الإعلامية عن أنشطة المجلس.

إن مسائل حقوق الإنسان هي من بين أهم وأشمل المواضيع كافة في مجال المناقشات الدولية اليوم. وتكمن قوة مجلس حقوق الإنسان في تركيزه على الحوار، والتعاون، والشفافية، وعدم الانتقائية تعزيزا لكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحماية لها. ونحن نعتقد أن مجلس حقوق الإنسان يجب أن يبرز كمنتدى للمشاركة الطوعية وتبادل الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وينبغي التركيز على بناء قدرات الدول عن طريق تقديم المساعدة التقنية والمالية لها.

وغني عن القول إن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة وأجهزتها ينبغي أن ترتكز على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن التعاون بين جميع الدول، بروح الحوار القائم على المساواة والاحترام المتبادل، هو الأداة الأكثر فعالية لتعزيز

حقوق الإنسان وحمايتها. فذلك لن يؤدي إلى تعزيز ثقة جميع الأطراف المهتمة بمجلس حقوق الإنسان وآلياته فحسب، ولكنه سيسهم أيضا في تعزيز سلطة المجلس ومصداقيته على الصعيد السياسي والمعنوي.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للمفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافينيثام بيلاي، ولمكتبها على دعم عمل مجلس حقوق الإنسان. ويتعين التفكير مليّا في زيادة مساءلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان. ونعتقد أن مسعانا المشترك لتعزيز جميع حقوق الانسان وحمايتها على الصعيد العالمي يمكنه أن يتعزز أكثر من خلال قيام تفاعل رسمي يقوّي الروابط المؤسسية بين المجلس والمفوضية.

إن التفاعل المنتظم بين مفوضية حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان في جنيف والجمعية العامة في نيويورك مهم للمداولات بشأن مسائل من قبيل الأولويات المواضيعية الاستراتيجية لمفوضية حقوق الإنسان، والاعتبارات المتعلقة بالميزانية، والتوظيف، إلى ما هنالك. ولا يزال مدعاة للقلق أن المفوضية تعتمد في ثلثي ميزانيتها على التبرعات. وهذه التبعية المالية تعوق التخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد المتاحة لعمل المفوضية. ولا يزال الاختلال الجغرافي في نمط التوظيف لدى المفوضية مدعاة للقلق أيضا. وهذه المسائل تتطلب المزيد من الاهتمام والتداول بشأنها.

والإجراءات الخاصة آلية هامة لمجلس حقوق الإنسان بغية إجراء حوار حقيقي لتعزيز قدرة الدول الأعضاء. لذلك، من المهم للمقررين الخاصين أن يحتفظوا بالثقة من خلال التقيد بمدونة قواعد السلوك وبولاياتهم التي أنشأها المجلس. كما نكرر أهمية كفالة التوزيع العادل للموارد المالية في ما بين جميع أصحاب الولاية المكلفين بالإجراءات الخاصة عن طريق عملية شفافة. وفي هذا الصدد، نود أن نطلب إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان التفكير في هذه المسائل الهامة وتبادل الآراء بشأن الخطوات التي يمكن أن يتخذها المجلس.

كذلك أود أن أشير بإيجاز إلى مسألة الأعمال الانتقامية. نحن نتشاطر الرأي القائل إن أي فعل انتقامي أو ترهيبي غير مقبول ويجب التصدي له بفعالية. ولكن يؤسفنا أن مجلس حقوق الإنسان لم يكن قادرا على معالجة هذه المسألة بطريقة موحدة. والواقع أننا قلقون من محاولات تجري في المجلس للتعدي على مجالات لا تقع تماما ضمن ولايته.

إن تعيين آلية بشأن الأعمال الانتقامية على نطاق الأمم المتحدة تُعنى بكيانات أخرى للأمم المتحدة لا تتعامل أساسا مع مسائل حقوق الإنسان هو من اختصاص الهيئة التي تمثل الجميع. وكنا نفضل أن تحال مثل هذه المسائل إلى الهيئة المختصة – الجمعية العامة – ومجلس حقوق الإنسان هيئة فرعية منها. ونود أن نؤكد على أهمية تمسك المجلس بحزمة بناء المؤسسات لدى الاضطلاع بولايته.

واسمحوا لي أيضا أن نسجل تقديرنا لرئيس مجلس حقوق الإنسان، السيد ريميجيوش هنتشل، على الطريقة السلسة والفعالة التي أدار بها مداولات المجلس. كما نقدّر الجهود التي يبذلها في ترشيد عمل المجلس، من خلال القرارات المواضيعية لمجلس حقوق الإنسان بشأن التقويم السنوي للتبرعات.

ونعتقد أن مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يواصل ترشيد عمله وترتيب أولوياته، بغية استخدام الموارد المحدودة على النحو الأكثر كفاءة.

وإننا نؤكد التزامنا الثابت بمواصلة المشاركة البنّاءة مع جميع الدول الأعضاء، لجعل المجلس أكثر فعالية وكفاءة واستجابة. ونعتقد أنه لا يمكننا النهوض بقضيتنا المشتركة إلاّ بالحوار والتعاون.

السيدة مورغان (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير ريميجيوش أكيليس هنتشل، على عرضه التقرير المتعلق بالمجلس (A/68/53 و A/68/53/Add.1).

إنّ المكسيك ملتزمة التزاما ثابتا بتدعيم المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، معزِّزة بذلك مجلس حقوق الإنسان. فالمجلس هو الهيئة متعددة الأطراف الرئيسية للنهوض بتلك الحقوق، ومنع الانتهاكات الجديدة لها وتطوير وسائل لضمان حمايتها وعدم تكرار انتهاكها. ووفاء منّا لهذا الالتزام، كنا مشاركين فعّالين في إنشاء المجلس، ونتبع سياسة دائمة من التعاون مع الآليات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، بما فيها دعوة مفتوحة لزيارة بلدنا. ومنذ عام ٢٠٠٩، حظي بلدي بتسع زيارات من آلية منظومة البلدان الأمريكية ومفوّضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وبفضل توافق ودعم أصحاب المصلحة السياسيين، ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، ذات القدرة على تعزيز خطة مشتركة تفيد المكسيكيين، أحرزنا تقدما في مجال تلك الحقوق، ممّا وضعنا على مسار بلوغ مجتمع حقوق وبلد فرص للجميع.

وإدراكا منّا أنّه ينبغي للاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها أن يكونا مبادئ توجيهية لعمل الدولة، فقد شرَّعنا في دستورنا عام ٢٠١١ إصلاحات متعلقة بتلك الحقوق، تمثِّل أكبر توسيع لها في الدستور منذ إصداره في عام ١٩١٧. وإصلاح عام ٢٠١١ يعترف بأهمية حقوق الإنسان في إطار المعاهدات الدولية التي نحن طرف فيها، والتي تُرسي مبادئ الإنسان أولا من الشمولية والتدرج والاعتماد المتبادل وعدم جواز التجزئة. ومنذ أقل من شهر، قدمت المكسيك تقريرها الثاني إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل، مركِّزة على تنفيذ ومتابعة التوصيات التي استُلِمت في تقييمها الأول. وبهذه الممارسة، كان مدى التدخلات دليلا على شمولية هذه الوسيلة التي تشارك فيها الدول على قدم المساواة، وأوضح أهمية الآلية بصفتها إحدى الأدوات الرئيسية التي يمكن من خلالها لمجلس حقوق الإنسان أن يعالج معالجة شاملة حالة تلك الحقوق في كل دولة. وقد أتاح لنا التقرير تحديد المجالات التي أحرزنا فيها تقدما على صعيد حقوق الإنسان، وأيضا المجالات التي نواجه فيها انتكاسات وتحديات هامة يتعيّن التغلُّب عليها. وإننا ندرك أنّ حماية حقوق الإنسان مهمة دائمة وجزء أصيل في بناء ديمقراطيتنا، لذا نرحب بهذه الممارسة الشاملة والتشاركية، التي تجسِّد تعدُّدية بلدنا.

لقد كانت المكسيك وستبقى شريكا مسؤولا ونشيطا في بناء وتشغيل الإطار الدولي الراهن لحقوق الإنسان. وأثناء فترة ولايتنا المقبلة بصفتنا عضوا في المجلس، بدءا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، سنواصل تعزيز احترام حقوق المهاجرين والأشخاص المعوَّقين والشعوب الأصيلة والنهوض بها. كما سنقدِّم مبادرات، بين سواها، تهدف إلى مكافحة التمييز ضد المرأة والقضاء عليه، وحماية حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب، وتعزيز تسجيل المواليد وحق الفرد في الاعتراف بشخصيته القانونية.

ومن المهمّ أيضا تأكيد أننا نعتبر من الأساسي أن يركِّز مجلس حقوق الإنسان على منع الإفلات من العقاب بتوثيق حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وفي سياق التعاون الذي يميّز المجلس، تعمل المكسيك على إجراءات في ثلاث جبهات – إعادة تأكيد حقوق الإنسان بصفتها سياسة حكومية؛ مساعدة المجلس على التصدي بفعالية لتحدياته السياسية فضلا عن المؤسسية والمعيارية؛ وتوسيع الدعم الذي تقدِّمه بتشاطُر الخبرات والدروس المستفادة مع الدول الأعضاء الأخرى.

إنّ التقرير الذي ننظر فيه اليوم يجسِّد عددا كبيرا من المبادرات الجديدة التي تعالج المسائل المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في إطار المجلس. وإننا نرحب أيضا بتدعيم ولايات المجلس طوال السنة الماضية. ونعلم أن أهمية المجلس تعتمد على أعضائه، ونعترف بأنّ من مسؤولية الدول تعزيز فعاليته والأولوية التي توليها لتوصياته الجمعية العامة والهيئات الأخرى التابعة للمنظومة. ولهذا السبب نرحب بحقيقة أنّ عددا متزايدا من الدول تعترف بالمجلس ودوره الرئيسي في إدراج حقوق الإنسان في جميع أنشطة الأمم المتحدة.

السيد كابكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): إننا نقدِّر منحنا الفرصة لكي نتكلم عن هذا البند من جدول الأعمال، الذي يشغل أولوية عليا لدى الفلبين بصفتها عضوا تأسيسيا وحاليا في مجلس حقوق الإنسان. ونود أن نشكر رئيس المجلس، السفير ريميجيوش أكيليس هنتشل، على تقديم تقريره السنوي (A/68/53 و A/68/53/Add.1) إلى الجمعية العامة.

إنّ الفلبين تدعم مجلس حقوق الإنسان في جهوده لتعزيز النهوض بتلك الحقوق وحمايتها، وتعلّق أهمية كبرى على صون مصداقيته وفعاليته في التصدي لانتهاكات تلك الحقوق. وإننا نهنئ أعضاء المجلس المنتخَبين حديثا، وبصفتنا عضوا تأسيسيا وحاليا، نتطلع إلى مواصلة العمل بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة لضمان أن ينفِّذ المجلس ولايته، ويعزِّز الحوار والتعاون السليمَين ويُسهم في إحداث التغييرات الملموسة والإيجابية في حالة حقوق الإنسان ميدانيا.

وبالنظر إلى عدد القرارات التي اتخذها المجلس في هذه السنة، والتي تغطي مجموعة واسعة من المسائل، فإننا نبقى ملتزمين أكثر من أي وقت مضى ببذل جهود أكبر لضمان استمرار المجلس في الاستجابة بمسؤولية لتحديات حقوق الإنسان الراهنة والناشئة. وفيما يواصل المجلس، إلى جانب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إعداد معايير دولية لتلك الحقوق، والعمل من أجل مزيد من الاتساق في الأُطر المعيارية، فإنّ موقفنا يقضي بأنه ينبغي للمجلس أن يبقى مركِّزا على مساعدة وتشجيع جميع البلدان على تهيئة بيئة تمكّنها من تعزيز حقوق الإنسان لشعوبها بشكل أفضل، بالتعاون البنّاء مع المجتمعين الدولي والمدني. وينبغي للمجلس أن يكون شريكا لجميع الدول وأصحاب المصلحة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع تركيز خاص على بناء القدرات والتعاون الدولي، كما يتعيّن عليه العمل بشكل بنَّاء والمشاركة في التفاعل المجدي معهم.

لقد أحرز مجلس حقوق الإنسان تقدما معقولا في تنفيذ ولايته كما هي محددة في القرار ٢٥١/٦٠. وإننا نقدِّر الاستعراض الدوري الشامل بصفته آلية فعالة للمجلس، تُسهم في ضمان مبادئ الشمولية والموضوعية والإنصاف، وإضفاء الطابع المؤسسي على الحوار التعاوني والبنّاء بشأن حقوق الإنسان بصورة أقل تسييسا وغير انتقائية. ومشاركة جميع الدول في الدورة الأولى تجسِّد شمولية ومصداقية الاستعراض الدوري الشامل بصفته آلية فعالة.

ويحدونا وطيد الأمل في أن تواصل الدول الأعضاء مشاركتها في الدورة الثانية للحفاظ على عالمية ومصداقية التقرير الدوري الشامل بوصفه آلية المجلس. إن التقرير الدوري الشامل عملية مستمرة وليست مجرد مكان لتحديد مواعيد الإبلاغ والاستعراض. أما الدورة الثانية فهي بمثابة متابعة هامة للتوصيات التي قدمت، وتقع على الدول الأعضاء مسؤولية رئيسية لإقرار ذلك.

إن الإجراءات الخاصة تؤدي دوراً هاماً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. إنها تسترعي انتباه العالم إلى الانتهاكات والإساءات المزعومة وتزيد من درجة الوعي العام، وتسهم في تطوير معايير دولية لحقوق الإنسان وتسدي المشورة من أجل

التعاون التقني. ولكن لدى أداء تلك المهام لا بد من الاسترشاد دائماً بالإجراءات الخاصة بأهداف القرار ٢٥١/٦٠ الذي يقر بضرورة أن يرتكز تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على مبادئ التعاون والحوار الصادق، وينبغي أن يهدف إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الامتثال لحقوق الإنسان والتزاماتها من أجل منفعة البشرية جمعاء. وبينما استقلالية ذوي الولاية حيوية لعملهم، لا بد من أن تكون دائمة متوازنة مع اعتبارات هامة، من قبيل الاحترافية، والنزاهة، والكفاءة والفعالية.

إن المناقشات بشأن تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان سوف تُستأنف في الشهر المقبل. ونتطلع قدماً إلى المشاركة الفعالة في المناقشات، ونأمل في أن نتمكن بوسعنا وفي غضون فترة معقولة، من التوصل إلى نتيجة مقبولة لدى الجميع. توجد عدة مسائل معلقة تحتاج إلى مزيد من المناقشة. ولكن بالنسبة لنا في نهاية المطاف فإن الغاية من تعزيز نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات إحداث أثر مجدٍ بالنسبة لأصحاب الحقوق وذوي المسؤولية، مع الهدف النهائي المتمثل في تعزيز بيئة ممكنة للحماية الفعالة لحقوق الإنسان بالنسبة لجميع الأشخاص، ولا سيما أضعف الناس منهم، من قبيل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، والعمال المهاجرين والأشخاص المعرضين للتمييز العرقي، ليس على الصعيد المحلي فحسب بل على الصعيد الدولي أيضاً.

قبل عشرين عاماً، اعتُمد المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان وبتوافق الآراء إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي أكد من جديد الحق في التنمية بوصفه حقاً عالمياً ثابتا وجزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية. وثمة ثلاثة مواضيع بالغة الأهمية كانت في جوهر المؤتمر العالمي، وهي: عالمية حقوق الإنسان، وأهمية المشاركة الديمقراطية وحتمية التنمية. ومن المؤسف، أنه يبدو أن الأخيرة لا تحظى بالاهتمام الواجب الذي تستحقه، حتى على الرغم من أنها متجذرة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لذلك سيواصل وفدي الذود عن الحق في التنمية ويؤيد المناقشات الدائرة بشأنه لضمان تحقيقه، خاصة في مجلس حقوق الإنسان.

وفي ما يتعلق بالتنمية أيضاً يستبد ببلدي حالياً خراب ودمار هائلين غير ناجمين فقط عن عاصفة كبرى، بل عن عاصفة في منتهى القسوة سجلت أعتى عاصفة في التاريخ. ومع ذلك لا يقر بعض العلماء حتى الآن بأن هذه الظاهرة الطبيعية تتصل اتصالاً مباشراً بتغير المناخ. وكل ما نعرفه أننا نعاني من شدة وطأتها ومن سخط الطبيعة، ولاحظنا في فترة تزيد عن خمس سنوات زيادة وتيرة وقوة العواصف والأعاصير التي تحط على شواطئنا. وفي الحقيقة نلاحظ أيضاً أن الأعاصير التي نزلت بالفلبين قد أخذت في الواقع أيضاً مسارات جديدة لم تأخذها أي أعاصير في الماضي. ونأمل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر وارسو لتغير المناخ الذي سيلتئم في هذا الشهر أن يكون بوسعهما تحقيق نتيجة حقيقية تحدث أثرا على تغير المناخ وفي نهاية المطاف تكفل أمن كوكب الأرض.

أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأنقل تقدير حكومتي الصادق لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تضامنهما وعلى الدعم غير المسبوق الذي يجري تقديمه حالياً لبلدي الذي بأمس الحاجة إليه إذ يمر في مرحلة عصيبة للغاية. إن هذا الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي في أعقاب العاصفة لم يسبق له مثيل في أعقاب العاصفة التي حلت ببلدي.

لعلكم تتذكرون أن الفلبين في مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١، قدمت بالاشتراك مع بنغلادش مشروع قرار بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، وكرر مشروع القرار القلق الذي يمثله تغير المناخ من تهديد مباشر وبعيد الأثر على الناس والمجتمعات في جميع أرجاء العالم مع ما يرتبه من أثار على التمتع الكامل بحقوق الإنسان. إن بلدي يعرف ذلك بصورة

مباشرة. فما هو الشيء الذي يمكن تعزيزه عندما لا تكون حتى الحكومة موجودة في أوقات التدمير الحقيقي الكاسح؟

في الختام، نظل ثابتين في التزامنا بتقديم مساهمة ذات مغزى في عمل المجلس وتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

السيد الصالح (الكويت): نناقش اليوم في الجمعية العامة أحد أهم البنود المدرجة في جدول الأعمال، وأود أن أشكر مجلس حقوق الإنسان على الجهود المبذولة في تقريره (A/68/53) وما تضمنه من مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان وأهمها حرية الرأي، وحرية التعبير، وحقوق المرأة والطفل، والحق في التعليم وغيرها. كما شمل عدة جوانب أساسية منها عدم التمييز، ونبذ العنف، ومنع الإبادة الجماعية مما يعكس الدور الهام الذي يقوم به المجلس لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها.

تساهم دولة الكويت بصورة فعالة في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي من خلال الدعم الموجه للدول والمنظمات العالمية، سواء في دعمها السياسي أو المادي. ويتجلى ذلك من خلال الجهود التي تبذلها دولة الكويت منذ انضمامها لمجلس حقوق الإنسان في منتصف عام ٢٠١١.

عند النظر إلى واقع حقوق الإنسان في دولة الكويت نجد أنه متجسد وبشكل كبير. إن ذلك لم يكن وليد اللحظة أو من المسائل الجديدة في دولة الكويت. بل أنها في واقعها تستند إلى إرث عربي وإسلامي وعالمي متجذر في تاريخها منذ نشأتها حتى اليوم، فضلا عن أنه مبدأ انتهجته ولا تحيد عنه إيماناً منها بسمو مضامينها واحتراما لقيمها.

عندما قامت دولة الكويت بصياغة دستورها عام ١٩٦٢، راعت وبشكل كبير حقوق الإنسان كافة، كما جعلت الإعلانات والمواثيق الدولية من أهم المرجعيات التي استندت إليها. إن كرامة الإنسان في دولة الكويت مصونة بحكم القانون إذ نصت العديد من المواد القانونية على هذا الحق ومنها المادتان ٢٩ و ٣١ من الدستور الكويتي اللتان أكدتا على المساواة في الكرامة الإنسانية وعدم جواز حبس الأفراد إلا بقانون. كذلك تراعي دولة الكويت كرامة وحقوق العاملين على أراضها، وتحرص أشد الحرص على ألا يكون على أرضها أي شكل من أشكال السُخرة. ونصت المادة ٤٠ من الدستور على أن ”التعليم حق للكويتيين تكفله الدولة“، وقد جعلت التعليم إلزامياً للكويتيين منذ عام ١٩٦٥، هذا وتوفر الدولة التعليم المجاني في جميع المراحل التعليمية.

تؤكد دولة الكويت التزامها بمعايير حقوق الإنسان، وينسجم الدستور الكويتي الصادر في عام ١٩٦٢ مع هذه المعايير. فقد نصت المادة ٣٥ من الدستور على أن ”حرية العقيدة مطلقة وتحمي الدولة ممارسة الشعائر الدينية طبقا للعادات المرعية“. وبالنسبة لحرية الرأي والتعبير، فقد نصت المادة ٣٦ من الدستور الكويتي على أن ”حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرها وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي نص عليها القانون“.

ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره، بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون. كما أكد الدستور الكويتي على حرية الكتابة والطباعة والنشر، حيث نصت المادة ٣٧ على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون.

وفي سياق جهود الدولة لتعزيز دور المعاقين في المجتمع والعمل على توفير جميع حقوقهم الإنسانية، انضمت دولة الكويت مؤخرا إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، اعتبارا من ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٣. وهذا كله يأتي في

إطار تنفيذها لتعهداتها أمام مجلس حقوق الإنسان أثناء عرض تقريرها للاستعراض الدوري الشامل.

تقدم دولة الكويت العديد من المساعدات الإنسانية من خلال الهيئات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية، كالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وذلك دعما لجهودها وإيمانا منها بأهمية تعزيز السلم والأمن الدوليين، واحترام حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، استضافت دولة الكويت المؤتمر الدولي للمانحين من أجل سوريا في كانون الثاني/يناير الماضي، الذي نجح في جمع أكثر من مليار ونصف دولار لدعم العمليات الإنسانية في سوريا. وأيضا رحبت الكويت بدعوة معالي الأمين العام بان كي – مون إلى استضافة المؤتمر الثاني للمانحين بدولة الكويت العام المقبل، أملا منها في تخفيف معاناة الشعب السوري الشقيق.

وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلدي تبنيه ودعمه لمشروع القرار المعروض على اللجنة الثالثة بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية (A/C.3/68/L.42)، الذي يدين بشدة الانتهاكات الجسيمة الواسعة الانتشار والمنهجية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من خلال استمرار السلطات السورية في استخدام الأسلحة الثقيلة والقصف الجوي للأحياء والمناطق الأهلة بالسكان. كما يدين مشروع القرار أي انتهاكات أخرى ترتكبها بعض قوات المعارضة المسلحة.

وفي هذا السياق، تندد دولة الكويت بالممارسات الاستيطانية الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمرارها في انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني من خلال فرض قيود على حركته، ومصادرة أراضيه، وهدم منازله، ومواصلة احتجاز الآلاف من أبناء شعبه في سجونها ومعتقلاتها، في ظروف تتنافى مع أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي، وفرضها حصارا جائرا على قطاع غزة، الأمر الذي يمثل انتهاكا صارخا لمبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في قرارات مجلس الأمن وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. لهذا فان المجتمع الدولي أمام مسؤوليات كبيرة عن وقف هذه الانتهاكات غير القانونية للدولة القائمة بالاحتلال وإجبارها على تطبيق التزاماتها طبقا لقرارات الشرعية الدولية.

وفي الختام، تؤكد دولة الكويت على احترامها لجميع المواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، كما تشجع وتعزز جميع الجهود المبذولة للنهوض بها والدفاع عنها، وتؤمن بضرورة بذل الجهد والمزيد من التعاون في هذا المجال للوصول إلى ما نصبو إليه جميعا والارتقاء بأممنا وشعوبنا.

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): تود ليختنشتاين أن ترحب في الجمعية العامة بوجود رئيس مجلس حقوق الإنسان، هينيزيل، وان تشكره على توليه عرض تقرير المجلس (A/68/53). وانخراطه في تعزيز أعمال المجلس وتحسينها أمر مثالي ويشكل جزءا من تقليد القيادة القوية في تلك الهيئة. وكانت التحديات التي واجهها المجلس هذا العام تحديات جدية بشكل خاص بسبب احتمال تأثيرها على مسار المجلس في المستقبل. وتشعر ليختنشتاين بالامتنان للرئيس على التزامه الشخصي والناجح نحو المحافظة على نزاهة المجلس وآلياته، لا سيما عالمية الاستعراض الدوري الشامل، الذي يشكل الأساس للتعاون البناء فيما بين الدول الأعضاء في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

وتعتبر ليختنشتاين المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل خطوة أولى وضرورية نحو المزيد من التعاون الموضوعي الذي ينبغي أن تقيمه جميع الدول الأعضاء على أساس التساوي في السيادة – وهو مبدأ مجسد في الميثاق وغير قابل للتفاوض. ولكن، حتى مع المحافظة على طابعة العالمي، عانى الاستعراض الدوري الشامل من محاولات تسييسه. وليختنشتاين تناشد

جميع الدول الامتناع عن التدخل في إجراءات الاستعراض الدوري الشامل المصممة بعناية من أجل كفالة استمرار عمله.

ولا يزال الاستعراض الدوري الشامل، بقطع جولته الثانية شوطا طويلا، يضفي قيمة إضافية رئيسية على المجلس، لا سيما مقارنة بالهيئة السابقة له. فقد تطور ليصبح ركنا أساسيا لآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما أحدث الاستعراض الدوري الشامل زخما كبيرا فيما بين الدول لفحص حالات حقوق الإنسان المحلية فيها وتحسينها. فهو يشجع التصديق على صكوك حقوق الإنسان الأساسية، وبالتالي يسهم في بلوغ الهدف الطويل الأجل لتحقيق العالمية.

وفي الوقت نفسه، ألقت الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل ضوءا على التباينات بين الالتزام السياسي والتنفيذ. وذلك هو المجال الذي ينبغي أن ينصب عليه تركيزنا في المستقبل. وعلى الدول أن توجه بشكل متزايد توصياتها نحو تنفيذ المعايير الدولية بالتركيز على اتخاذ خطوات ملموسة وعملية المنحى لمساعدتها في ذلك الصدد. وبالتوازي، ينبغي أن يزود مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالموارد المالية اللازمة لمساعدة الدول في متابعة تنفيذ التزاماتها.

وبعقد الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه، استفادت ليختنشتاين مرة أخرى من ثروة من التوصيات، قبلت منها أغلبية كبيرة. وحالما يجري تنفيذ تلك التوصيات، نحن على ثقة بأنها ستؤدي بدرجة كبيرة إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان في ليختنشتاين، كما هو الحال في الدول الأخرى التي تعتبر الاستعراض الدوري الشامل فرصة لتشجيع إجراء تحسينات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إراسوريس (شيلي).

ويضطلع مجلس حقوق الإنساني بشكل متزايد بمسؤولياته عن التصدي لحالات الطوارئ في مجال حقوق الإنسان بالأدوات المتاحة له. وترحب ليختنشتاين بالأعمال المتكررة التي يضطلع بها المجلس في حالة الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان في سوريا. وفي الوقت نفسه، من الواقعي أن الجانب المتعلق بإنهاء الإفلات من العقاب لا يزال لا يمنح الأولية التي يستحقها. وتشكل المساءلة أمرا رئيسيا لوضع حد لحلقات العنف التي سببت العديد من الوفيات فيما بين المدنيين في سوريا. ولذلك على المجلس وآليته أن يتخذا موقفا واضحا إزاء ضمان تحقيق العدالة للضحايا في سوريا.

ولا تزال لجنة التحقيق بشأن سوريا تنجز أعمالا قيمة في جمع الأدلة على الفظائع المرتكبة على نطاق واسع. ومع ذلك، من المتعذر أن نفهم عدم تعبير اللجنة عن رأيها بوضوح بشأن الخيارات الملموسة لضمان تحقيق المساءلة. ونرى أن بوسع ذلك أن يضر بوفاء اللجنة بولايتها في إثبات حقائق الفظائع التي يزعم ارتكابها على نطاق واسع وفي تحديد المسؤولين عن ارتكابها بهدف إخضاعهم للمساءلة. وإضافة إلى ذلك، بوسع اتخاذ اللجنة لموقف واضح إزاء المتابعة القضائية أن يساعد في تشكيل المناقشات الحالية بشأن ذلك الموضوع.

ولا تزال ليختنشتاين تعتبر المحكمة الجنائية الدولية المؤسسة المناسبة للتعامل مع الحالة في سوريا في ضوء خطورتها. ونكرر دعوتنا مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء وفقا لذلك.

ومرة أخرى أسهم مجلس حقوق الإنسان بقدر كبير في مناقشات حقوق الإنسان الطويلة الأمد والناشئة على السواء. وترحب ليختنشتاين بزيادة فعالية دور المجلس في المناقشة العالمية بشأن عقوبة الإعدام وآثارها. ونتطلع إلى إلقاء نظرة أكثر عمقا ومنهجية إلى تلك المسألة في إطار المجلس. ونعتقد انه يمكن للمجلس أن يقدم إسهاما هاما في إجراء مناقشة أكثر استنارة وأقل نزعة إلى المجابهة بهدف اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحسين الإجراءات وتعزيز الضمانات والقضاء التدريجي على تلك الممارسة.

كما ترحب ليختنشتاين بقرار المجلس العمل بصورة أكثر حسما من أجل التصدي للأعمال الانتقامية المرتكبة ضد الأشخاص الذي يتعاونون مع آليات المجلس والأمانة العامة.

ومن المأمول أن يسهم إنشاء جهة تنسيق رفيعة المستوى في تحسين حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، الذين اتخذوا القرار الشجاع بالإسهام في عمل الأمم المتحدة. فالأعمال الانتقامية هي من بين أكثر الوسائل تدميرا التي تنتهك بها الدول التزامها بالتعاون مع إجراءات حقوق الإنسان. لذلك، تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية خاصة عن حماية الأشخاص الذين يسهمون في عملها وينبغي لها أن تكثف جهودها بدرجة كبيرة في هذا الصدد.

وأخيرا، تعرب ليختنشتاين عن دعمها المستمر للمجلس بوصفه محفلا لمناقشة المشاكل الناشئة المتعلقة بحقوق الإنسان. ويسعد ليختنشتاين أنها شرعت، بالاشتراك مع عدد من الدول، في حوار أوسع نطاقا حول آثار ممارسات المراقبة الحالية على حقوق الإنسان، وذلك بهدف جعلها تتماشى مع المعايير المتفق عليها دوليا مثل الحق في الخصوصية، على النحو المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ونتطلع إلى متابعة تلك المناقشات في إطار المجلس وفي الجمعية العامة.

السيد أوميموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني للسيد ريميجيوش هنتشل، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على عرضه لتقرير المجلس (A/68/53) اليوم. ويقوم مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه بدور هام في تعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للكافة. كما أن المجلس يحقق بثبات وباطراد إنجازات متراكمة فيما يتصدى بصورة نشطة لانتهاكات حقوق الإنسان ويقدم توصيات في هذا الشأن. وتبذل حكومة اليابان، من جانبها، جهودا كبيرة لتعزيز عمل المجلس وأدائه.

ونحن نرحب بما تبذله مختلف لجان التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان من أنشطة مضنية تتسم بالشفافية، وندعمها. ويحدونا وطيد الأمل في أن تؤدي هذه الأنشطة، على الرغم من القيود المختلفة، إلى تحسين المجتمع الدولي لأوضاع حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، نقدر التقدم الذي تم إحرازه، ولا سيما في البلدان التي لديها الإرادة لتحسين أوضاعها في مجال حقوق الإنسان، وذلك بمساعدة القرارات الخاصة ببلدان بعينها الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان. وتشمل الأمثلة على ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وكوت ديفوار وجنوب السودان. كما يسرنا أنه تم اتخاذ القرار المعنون ”تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى كمبوديا“، الذي قدمته اليابان بالتعاون مع كمبوديا، بتوافق الآراء. ونحن ندعم المجلس في جهوده الرامية إلى تقديم خدمات بناء القدرات من خلال هذه القرارات.

ويمثل الاستعراض الدوري الشامل حقا آلية مبتكرة داخل المجلس، يمكننا من خلالها أن نحسن بفعالية حالة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء عن طريق إجراءات المتابعة الطوعية المرتبطة بالاستعراض. واليابان تشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى زيادة فعالية الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك متابعة الاستعراض. ومن ناحية أخرى، فإن الاستعراض الدوري الشامل وحده لا يكفي للتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تحدث في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، فإن الإجراءات الخاصة تكمل الاستعراض الدوري الشامل وتمثل آليات لا غنى عنها. ولكي تفي الإجراءات الخاصة بولايتها، من الضروري أن تتمتع بالاستقلال وأن يمكنها الوصول دون عوائق إلى البلدان المعنية. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع الإجراءات الخاصة. وقد وجهت

اليابان، من جانبها، دعوة دائمة إلى آليات الإجراءات الخاصة وستتعاون معها تعاونا كاملا، كما هو الحال دائما.

وفي مجال حقوق الإنسان، من الضروري العمل مع المجتمع المدني. وقد أُحرز تقدم في هذا الصدد باعتماد المجلس بتوافق الآراء لمشروع القرار بشأن الحيز المتاح للمجتمع المدني، والذي قدمته اليابان وأيرلندا وتونس وشيلي وسيراليون في أيلول/سبتمبر الماضي. ويتعين على الدول الأعضاء ضمان تهيئة بيئة آمنة ومواتية يكون أفراد المجتمع المدني قادرين على التمتع فيها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا.

وموارد المجلس، بما في ذلك ميزانيته، تتحمل عبئا كبيرا، وذلك نظرا للعدد المتزايد من القرارات والإجراءات الخاصة. فمن ناحية، يجب أن نضمن توفر ميزانية لدى المجلس لتنفيذ ولاياته اللازمة؛ ومن ناحية أخرى، ينبغي أن ننظر في الكيفية التي يمكن بها للمجلس المضي قدما في عمله مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى الحيلولة دون ازدواجية الولايات وتعزيز فعالية المجلس وكفاءته عموما.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا أن اليابان ستواصل ممارسة دبلوماسيتها، مسترشدة بقيم عالمية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان. وستواصل اليابان أيضا الاضطلاع بمسؤوليتها بصفته عضوا في مجلس حقوق الإنسان.

السيد رييس رودريغيث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نرحب بزميلنا وصديقنا ريميجيوش هنتشل، رئيس مجلس حقوق الإنسان، ونشيد بما يتميز به من اقتدار مهني والتزام دائم وقيادة في القيام بأعمال المجلس. ونرحب كذلك بصديقنا إريك تيستونيه الذي أدى خدمات جليلة لضمان عمل المجلس والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بكفاءة. وقد وُلد مجلس حقوق الإنسان من رحم الحاجة إلى معالجة مشاكل المعايير المزدوجة والمواجهة والاستغلال السياسي للهيئة التي سبقته، لجنة حقوق الإنسان. ويجب أن نحول دون تكرار مثل هذه الممارسات السلبية التي أفقدت لجنة حقوق الإنسان القديمة مصداقيتها تماما. وكوبا ترفض بوضوح تام فرض مثل هذه الممارسات.

غير أننا نشعر بالقلق إزاء ميل بعض الأعضاء لفرض انتقائيتهم ومعاييرهم المزدوجة على المجلس في ما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، وهو ما يمكن رؤيته بوضوح في العديد من المبادرات التي اعتمدها المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي (A/68/53) وينبغي أن يوجه التعاون والحوار عمل ذلك الجهاز.

وفي ضوء هذا الواقع، أصبح الاستعراض الدوري الشامل الآلية العالمية الوحيدة التي تخلو من المعايير المزدوجة لإجراء تحليل شامل لحقوق الإنسان في جميع البلدان. وهو يشكل الإنجاز الرئيسي للمجلس مقارنة بلجنة حقوق الإنسان القديمة. وقد أثبتت هذه الآلية جدارتها باعتبارها وسيلة من وسائل التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان على أساس الحوار البناء واحترام مبادئ العالمية والموضوعية والحياد وعدم الانتقائية.

وترى كوبا أنه ما دام هناك نظام اقتصادي وسياسي دولي ظالم وإقصائي، يجب على المجلس أن يواصل مناصرة إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف. وما دامت الأنانية وعدم المساواة الصارخة سائدين في العالم، سيتعين علينا أن نواصل السعي جاهدين إلى تحقيق التضامن الدولي. وما دام فرض التدابير القسرية الانفرادية والحصار الصارم من على شاكلة ذلك الذي تعاني منه كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاما مستمرا، يجب على المجلس أن يرفض هذه الممارسات وأن يطالب بإنهائها. وما دام الجوع وسوء التغذية مستمرين في سرقة السعادة من ملايين البشر وتعريض مستقبلهم للخطر، سيتعين على المجلس أن يواصل النضال من أجل الحق في الغذاء.

وينبغي أن تسترشد الإجراءات الخاصة في المجلس باحترام مبدأي الموضوعية والحياد، وبصورة عامة، ينبغي أن تحترم مدونة قواعد السلوك التي اعتمدت خلال عملية تشكيل المجلس بوصفه مؤسسة. وينبغي أن نكرر القول أن المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة عليهم واجب تجاه الهيئة التي كلفتهم بالولايات المنوطة بهم، وعليهم أن يقدموا التقارير إليها. إنهم ليس عاملين في وسائط الإعلام ولا ينبغي لهم أن ينخرطوا في أي إنشطة إعلامية أو تعبئة الرأي، وهو ما يقع خارج نطاق الولايات المنوطة بهم. إن لديهم دورا هاما يضطلعون به في إبقاء الهيئة الحكومية الدولية مُطّلِعة. وينبغي لهم الاضطلاع بعملهم بهدف تعزيز التعاون الدولي بشأن المواضيع التي تشكل جزءا من أولويات المجلس بشأن هذه المواضيع فيما يتعلق بالقرارات التي أنشأت تلك الإجراءات الخاصة التي اعتمدت.

وينبغي أن ينطبق الأمر نفسه على الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، حيث، لحسن الحظ، جرى القيام بعمل أقوى ولدينا آلية وتركيز على التعاون ينبغي المحافظة عليهما وإبقاؤهما نصب أعيننا دائما، من أجل كفالة أن نتجنب اتخاذ قرارات غير مسؤولة قد تقوض مناخ التعاون الذي ينبغي أن يسود في الهيئات المنشأة بموجب معاهدات عندما نعالج عملية الإصلاح الحالية لهذه الكيانات.

وينبغي للمجلس كفالة أن تصبح إعادة التأكيد على الحق في التضامن الدولي هدفا عاجلا وليس وهما، كما هو اليوم، بهدف التصدي للتحديات الخطيرة التي تشكلها الازمة الحادة الاقتصادية والمالية والبيئية، وأزمة الطاقة، والأزمة الغذائية، التي تؤثر على العالم.

وستتولى كوبا، التي تمت إعادة انتخابها للتو وكانت عضوا مؤسسا لمجلس حقوق الإنسان، مسؤولياتها لفترة تبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، من خلال التأكيد مجددا على التزامها الثابت بتعزيز حقوق الإنسان واحترامها. ونحن نشعر بالامتنان للجميع على الثقة الممنوحة لبلدنا. وسوف نواصل تعزيز حقوق الشعوب في تقرير المصير والسلام والتنمية والحق في الغذاء، والسعي إلى تحقيق إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وجميع أشكال التمييز، فضلا عن الحقوق الثقافية واحترام التنوع. وخلاصة القول، نحن نسعى إلى التأكد من الا يصبح وهما الهدفُ المشترك المتمثل في إيجاد عالم يجعل جميع حقوق الإنسان متاحة للجميع.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر السيد ريميجيوش هنتشل، رئيس مجلس حقوق الإنسان على عرضه تقرير المجلس (A/68/53).

ويعتبر الاتحاد الروسي أن المجلس عنصر رئيسي من عناصر النظام الدولي لحقوق الإنسان التي تشجع على تطوير إجراء حوار دولي بناء بشأن المسائل ذات البعد الإنساني. ويسعدنا أن نرى، بعد المشاركة في المجلس هذا العام بصفة مراقب، الاتحاد الروسي وقد أعيد انتخابه بأغلبية ساحقة بوصفه عضوا كامل العضوية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وبطرق عدة، يرجع ذلك إلى أنه خلال الفترة السابقة لعضويته في المجلس، أثبت نفسه شريكا موثوقا ومسؤولا في مجال حقوق الإنسان.

ونحن نعتزم المشاركة بنشاط في أعمال المجلس في المستقبل، وأن نتعاون بشكل بناء مع جميع الدول المهتمة. وسوف نركز على التوسع المستمر في نطاق الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. ونعتزم مواصلة تعاوننا البناء مع الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل. وفيما يتعلق بالأولويات المواضيعية، فإننا نعتزم، كما كان الحال من قبل، توجيه المزيد من اهتمام المجلس للمسائل المتصلة بمكافحة العنصرية والتمييز

العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وفي مجال منع الاتجار بالبشر، وتعزيز المسائل المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والقيم التقليدية، ونزاهة النظام القضائي.

ونحن مضطرون للاستنتاج بأن الاتجاهات المقلقة التي أصبحت واضحة في أعمال المجلس في السنوات الأخيرة لا تزال تكتسب الزخم. ولسوء الحظ، وُسِم عمله في كثير من الأحيان بخضوعه لاستقطاب مصالح مجموعات مختلفة من الدول. ولا نزال نواجه محاولات تقسيم الدول إلى دول جيدة ودول سيئة، مما يعيق بشكل خطير إجراء مناقشة موضوعية لا تخضع للعواطف تتعلق بجدول أعمال حقوق الإنسان الدولي في الوقت الراهن.

ونحن نعتقد أن هذا النهج يتناقض أساسا مع الغرض الأصلي لمجلس بوصفه هيئة منشأة لبدء الحوار والتعاون وتطويرهما. ينبغي للمجلس أن يعمل لمصلحة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، دون استثناء، وليس لخدمة المصالح التكتيكية لمجموعة دول واحدة. وفي نهاية المطاف، لا بد لنا من التوصل إلى إدراك أن المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تقع على عاتق الدول نفسها، في حين أن المهمة الرئيسية للمجتمع الدولي تتمثل في تقديم المساعدة التقنية عند الطلب.

في هذا الصدد، أود مرة أخرى أن أسترعي الانتباه إلى هذه المبادئ الأساسية للمجلس من هذا قبيل العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، التي ترد في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل. وبوصف الاتحاد الروسي عضوا في المجلس، فإنه سيواصل التشديد على أهمية تلك الآلية الفريدة للمجلس. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأنه يجب التقيد بهذه المبادئ في إطار الإجراءات الخاصة للمجلس. ونحن نرى أنه لا بد من تماشي الإجراءات الخاصة بوضوح ودقة مع مدونة قواعد سلوك الأمم المتحدة التي اعتمدتها الدول الأعضاء.

ويعتزم الاتحاد الروسي أن يتعاون بشكل بناء مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن جميع المسائل المدرجة في جدول أعمالها. في رأينا، ينبغي لنقطة التركيز الرئيسية في عمل المكتب أن تستند إلى تعزيز الحوار والتعاون مع جميع الدول المعنية، من أجل تزويدها بالمساعدة اللازمة لكفالة حقوق الإنسان والحريات. وتؤيد روسيا المبادرات الرامية إلى تحسين التعاون بين مجلس حقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتخطيط البرامج وتنفيذها وترشيدها على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية. ونحن نرى أنه ينبغي للعلاقة بين المجلس ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان أن تكون واضحة وشفافة وتسمح بالمعلومات المستقاة.

السيدة نجوى (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر سعادة السيد ريميجيوش هنتشل، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على حضوره هنا اليوم وعلى عرضه تقرير المجلس إلى الجمعية العامة (A/68/53). وإذ نفكر في السنة الحافلة بالأحداث والتحديات التي شهدها مجلس حقوق الإنسان، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي الصادق للقيادة التي اضطلع بها المجلس بشأن عدد من المسائل التي تهم المجتمع الدولي.

أود أيضا أن أعرب عن امتناننا العميق لأعضاء الجمعية على التأييد الواسع النطاق الذي أعربوا عنه أمس عندما أعاد المجلس انتخاب ملديف لفترة ولاية ثانية، تبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. عندما كانت ملديف عضوا في مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٠، بوصفها أصغر بلد يشغل مقعدا فيه، تصدينا للتحديات الماثلة أمامنا بحماسة كبيرة، وشعور قوي بالالتزام. ومنذ ذلك الحين، واصلنا الدعوة

لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الشعوب بصفة عامة، وللمهمشين والذين لا صوت لهم بصفة خاصة.

كانت عضويتنا في المجلس خلال السنوات الثلاث الأخيرة عاملاً محفزاً للتغيير الإيجابي محلياً، ووفرت الزخم الصحيح لاتخاذ خطوات جريئة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في هذا البلد، بما في ذلك، في جملة أمور، سن تشريعات هامة، مثل القانون الخاص بذوي الإعاقة وقانون العنف المترلي، والتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، مثل جميع الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن استمرار عضويتنا في المجلس سوف يتيح لنا الفرصة لتعزيز وتسريع الجهود الرامية لترسيخ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في مجتمعنا والنهوض بها.

مع ذلك، وفي حين أننا نفتخر بما أحرزناه من تقدم، فإننا ندرك التحديات الماثلة أمامنا إذ نسعى جاهدين لتحقيق تلك الأهداف من أجل الشعب الملديفي. أولاً، يتعين علينا مواصلة تعزيز مؤسساتنا المعنية بحقوق الإنسان وضمان أن يكون لدينا سلطة قضائية فعالة ومسؤولة ومستقلة تفهم دورها بوصفها حامية لسيادة القانون وحقوق الإنسان. يجب أن نسعى لزيادة مشاركة المرأة في كل من القطاعين العلم والخاص. يجب علينا أن نكفل لأطفالنا حماية أكبر وأن نوفر لشبابنا التعليم والفرص للإسهام في تقدم المجتمع. ولكن، قبل كل شيء، علينا أن نسعى لبناء المرونة وزرع قيمة احترام حقوق الإنسان داخل مجتمعنا من أجل استكمال الإجراءات الرسمية والقانونية القائمة بالفعل.

وكما يبين تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/68/53)، كان عام ٢٠١٣ حافلاً بالأحداث، مع تصاعد العنف وتدهور أوضاع حقوق الإنسان في أنحاء مختلفة من العالم. وسواء كانت انتهاكات حقوق الإنسان تلك نتيجة للحرب الأهلية في سوريا أو الاحتلال في الأراضي الفلسطينية والعربية، أو توترات عرقية أو طائفية في أماكن أخرى، فإننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى وقف كل أعمال العنف المستمرة والدخول في حوار يرمي للتوصل إلى سلام دائم. كما نشجع البلدان التي تمر بمرحلة انتقال على العمل صوب إصلاحات جوهرية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وكفالة الحماية لشعوبها من جميع أشكال سوء المعاملة.

ومن واجب وولاية مجلس حقوق الإنسان، والأمم المتحدة برمتها، تقديم المساعدة وتيسير التوصل إلى نتائج إيجابية في مثل هذه الحالات. ولذلك، فقد أثلجت صدورنا الجهود الجارية للمجلس لتقديم المساعدة التقنية للبلدان التي تحتاج إليها، ونأمل أن يتسنى لها البناء على تلك المساعدة في المستقبل. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول التي تمر بعملية انتقال وحالات من الاضطراب للعمل بشكل وثيق مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان ومع المجتمع الدولي، وإنشاء المؤسسات الضرورية، بما فيها هيئات قضائية مستقلة وآليات ذات مصداقية لحقوق الإنسان، وضمان إنشاء نظم حوكمة شاملة وديمقراطية. وشمول الجميع والحوار هما السبيل إلى الأمام.

ومنذ مررنا بعملية انتقالنا إلى نظام ديمقراطي للحوكمة قبل خمس سنوات، ما فتئت ملديف نشطة في مجال حقوق الإنسان. ونستخدم خبرتنا للالتزام التام بمبادئ حقوق الإنسان، واستناداً إلى تلك المبادئ التوجيهية، استطعنا المشاركة بنشاط على الصعيد الدولي، بما في ذلك من خلال المبادرات المختلفة التي قادتها ملديف في مجلس حقوق الإنسان. وانطلاقاً من تجربتنا، نعتقد اعتقاداً جازماً أن ثمة حاجة إلى مزيد من المشاركة مع الهيئات الدولية، ومنها مجلس حقوق الإنسان. وندرك حاجة الدول الصغيرة مثل ملديف إلى أن يُسمع صوتها في المنابر الكبرى.

وفي هذا الصدد، ففي عام ٢٠١٢، وبدعم مجموعة من الشركاء عبر الإقليميين، اضطلعت ملديف بدور ريادي في إنشاء الصندوق الطوعي لتقديم المساعدة المالية والتقنية بهدف دعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في المجلس. ويسرنا أن نلاحظ أن الصندوق قد بدأ عمله أخيراً. والاستعراض الدوري الشامل آلية فريدة لاستعراض الأقران، تسهم بشكل مباشر في جهود الدول من أجل احترام التزاماتها بحقوق الإنسان والنهوض بها. كما أنها توفر إطاراً تعاونياً موضوعياً وشفافاً وبناء للدول لتبادل الآراء والتفاعل فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان.

ونحن نؤيد وندعم تماماً قرار مجلس حقوق الإنسان الذي أنشئت بموجبه آلية الاستعراض الدوري الشامل. وفي حين أنه يجب اتخاذ الخطوات المناسبة لتشجيع الدول على المشاركة، ترى ملديف أنه يجب اتخاذ تدابير مناسبة لتمكين المجلس من المضي قدماً في الاستعراض، حتى وإن قررت بعض الدول عدم التعاون. وترى ملديف أيضاً أن الانخراط في عملية الاستعراض الدوري الشامل يوفر للبلدان فرصة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان لديها. ولكن، علينا أيضاً أن نضمن تقديم المساعدة التقنية والاستشارية للبلدان لتنفيذ التوصيات.

واليوم، إذ تحتفل ملديف بانتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان لفترة ثانية، فإننا نتعهد باستمرار دعمنا لقضية النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، ونود أن نؤكد للمجتمع الدولي أننا نواصل عملنا داخلياً ودولياً بنفس الحماس والشعور بالالتزام الذي تحلينا به عند انتخابنا أول مرة. وستواصل ملديف في المجلس إقامة شراكات قوية مع كل أصحاب المصلحة الدوليين المعنيين بغية تحقيق نظام عالمي فعال ويركز على النتائج لحماية حقوق الإنسان، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية الخمسة التي نؤمن بها إيماناً راسخاً، وهي أولاً، أن حقوق الإنسان مصونة وعالمية وأن النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في شتى أنحاء العالم يجب أن يتم بشكل غير انتقائي ومنصف وغير مسيس؛ ثانياً، أن حقوق الإنسان تبقى مركزية على الصعيدين المحلي والدولي؛ ثالثاً، إن الحوار والشراكة بين البلدان والأطراف الفاعلة الأخرى يكتسي أهمية فائقة؛ رابعاً، يجب إحقاق حقوق الإنسان لجميع الشعوب، بغض النظر عن الجنسية أو الدين أو العرق؛ وأخيراً، يجب إجراء تقييم موضوعي لتحسين معايير حقوق الإنسان حول العالم بطريقة متوازنة ومنصفة ومستقلة.

وفي غضون الأيام القادمة، تود ملديف أن ترى نهاية للعنف وتركيزاً أقوى على حقوق الإنسان في البلدان التي يتفشى فيها العنف والقلاقل. نود أن نرى الديمقراطيات البازغة تبني المرونة وحقوق الإنسان وتعمل صوب إرساء ثقافة احترام حقوق الإنسان. نود أن نرى المجتمع العالمي يضع مزيداً من التركيز على حماية واحترام بيئتنا الطبيعية، وتحقيق مزيد من المساواة للمرأة وتعزيز حماية حقوق الأطفال والمعوقين. وملديف تدعو الدول كافة إلى المشاركة الكاملة والتعاون مع الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان. ونحن على استعداد لتقديم مساعدتنا وتجديد التزامنا المستمر بتحسين حماية حقوق الإنسان في الداخل والخارج على السواء. ونتطلع إلى استمرار نشاطنا البناء في مجلس حقوق الإنسان، الذي نأمل من خلاله في الإسهام في إيجاد عالم يعطي اعترافاً واحتراماً أكبر لحقوق الإنسان.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): سويسرا تشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على عرض تقرير المجلس (A/68/53)، وبشكل أعم، على الطريقة الفعالة والإيجابية التي يضطلع بولايته بها. ونرحب بإعلاء شأن حقوق الإنسان بصورة عامة ومجلس حقوق الإنسان بصورة خاصة، داخل منظومة الأمم المتحدة.

وسويسرا درجت على دعم مجلس حقوق الإنسان منذ البداية. وبالمثل، وبعد خمس سنوات، دعمت إنشاء عملية الاستعراض، ومن الأهمية بمكان ضمان أن تكون تلك الآلية قادرة على الاستمرار في تحقيق الأهداف التي أنشأها المجتمع الدولي من أجلها، وهي تحديداً، تعزيز وحماية والنهوض بحقوق الإنسان للجميع ومعالجة حالات محددة لانتهاكات حقوق الإنسان. وقد بادر مجلس حقوق الإنسان بمعالجة معظم حالات الأزمات الأخيرة قبل أن يتناولها مجلس الأمن. وعليه، يمكننا القول إن مجلس حقوق الإنسان أوثق صلة بالموضوع وأكثر مركزية لجعل العالم مكاناً أكثر سلاماً.

كما تلاحظ سويسرا مع الارتياح أن عملية الاستعراض الدوري الشامل قد ترسخت جذورها في مجلس حقوق الإنسان. تلك الآلة فريدة في شكلها كاستعراض للأقران يضمن المعاملة المتكافئة بين جميع البلدان، عندما يتعلق الأمر بتقييم ممارساتها في مجال حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، فهي توفر للمجتمع الدولي استعراضاً منتظماً لسجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويمكننا أن نقول إن التعاون بين الدول ومجلس حقوق الإنسان في عملية الاستعراض الدوري الشامل يمضي بشكل جيد عموماً حتى الآن، وأن كل دولة تتحمل مسؤولياتها بجدية تضمن مشاركتها الكاملة في الاستعراض.

ومهما يكن من أمر نريد لعملية الاستعراض الدوري الشامل أن تصبح أكثر فعالية ومصداقية في الأجل الطويل، ولا بد من أن تصبح متجذرة بعمق على الصعيد الوطني. لذلك نهيب بالدول كفالة تنفيذ التوصيات التي قُدمت في استعراضاتها من خلال عملية تنفيذ شفافة وشاملة وتشاركية، وإعلام المجتمع الدولي عن الخطوات التي تتخذها في ذلك الصدد. وسويسرا مقتنعة بأنه لا يمكن للدول الأعضاء أن تضمن فعالية هذه العملية الواعدة إلا من خلال التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ترحب سويسرا بزيادة مشاركة الدول والمجتمع المدني داخل مجلس حقوق الإنسان واستعدادها لإطلاق مبادرات جديدة وإنشاء آليات جديدة. ومن بين النتائج المباشرة لتلك المشاركة، كما ورد في التقرير، اتخاذ مجلس حقوق الإنسان لأكثر من ١٠٠ قرار في عام ٢٠١٣، أي ضعف ما اتخذه من قرارات قبل ست سنوات. ونعرف جميعا أن أي قرار لا يمكن أن يكون له أثر حقيقي إلا إذا نُفذ على نحو مناسب. لذلك تعتقد سويسرا أنه قد حان الوقت للمجلس لكي يبدأ بزيادة تركيزه على عمليات التنفيذ، حيث أن الأسباب التي دعت إلى إنشاء مجلس حقوق الإنسان هي من أجل سد الثغرات في تنفيذ حقوق الإنسان على النطاق العالمي.

إن العديد من القرارات تقتضي عقد جلسات جديدة، وتشكيل لجان خبراء أو إنشاء ولايات جديدة. وفي الوقت نفسه، فإن الموارد التي طلبها الأمين العام للمفوضية السامية لحقوق الإنسان من اللجنة الخامسة للوفاء بولاية أمانة المجلس بأن تقصر كثيرا عن تلبية الاحتياجات التي ما برحت تتزايد. لقد أدى بالفعل ذلك التباين بين الطلبات والموارد المتاحة إلى تقليصات في العمليات الميدانية للمجلس، وتأجيل القيام بعمليات جديدة والتخلي عن مشاريع إقليمية ودولية. وفي ذلك السياق، نأسف إذ أن ميزانية المجلس المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤- ٢٠١٥ والتي ستناقش في اللجنة الخامسة في الأيام المقبلة، لا تجسد تلك الحاجة الماسة إلى الموارد الإضافية، وبدلا من ذلك تقترح تخفيضات فيها. ونعتبر أن هذه الحالة تضعف بدرجة كبيرة من الطموح في جعل حقوق الإنسان حقيقة للجميع. نعتقد أنه من دون توفر موارد إضافية، قد تتقوض في الأجل الطويل مهمة المشاريع الرئيسية التي اضطلع بها والالتزامات التي شهدها بتنفيذ حقوق الإنسان.

لذلك تحض سويسرا الدول على التعبئة في اللجنة الخامسة لكي تعزز بقوة تمويل أنشطة المجلس من الميزانية العادية. إن النقص في هذا المجال كبير، حتى على الرغم من أن حقوق الإنسان من بين الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة، غير أن ما يخصص لحقوق الإنسان يقل عن ٣ في المائة من الميزانية العادية للمنظمة.

إن مجلس حقوق الإنسان إلى جانب هيئات الرصد والتنفيذ، بمن فيها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يساهم في جعل جينيف عاصم العالم من اجل النهوض في حقوق الإنسان. وبوسع رئيس المجلس أن يعول على التزام سويسرا ودعمها الكاملين. وسوف يواصل بلدي تعزيز المؤسسات الموجودة في جنيف ويعرب عن تعاونه الكامل مع مجلس حقوق الإنسان.

الشيخة آل ثاني (قطر): سيدي الرئيس، يطيب لي بداية أن أتوجه من خلالكم بالشكر إلى سعادة السفير هنتشل، رئيس مجلس حقوق الإنسان على عرض تقرير المجلس صباح اليوم، ونود أن نثني في هذا الصدد على المعلومات الشاملة والهامة التي تضمنها هذا التقرير. كما يسعدني أن أهنئ الدول التي انتُخبت بالأمس لعضوية مجلس حقوق الإنسان.

لقد اضطلع مجلس حقوق الإنسان بدور هام ومحوري في تعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، من دون أي تمييز وبطريقة عادلة ومنصفة.

في ظل الظروف المأساوية والتحولات السياسية والفكرية التي يشهدها العالم والتي زادت فيها حدة الانقسامات نتيجة لمظاهر التوتر، وعدم الاستقرار، وحالة حقوق الإنسان المتردية التي تشهدها دول عدة، نحن بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة التأكيد على أهمية مبادئ الحياد، والموضوعية، وعدم الانتقائية التي يسترشد بها عمل مجلس حقوق الإنسان.

ومما لاشك فيه أن مجلس حقوق الإنسان، وبعد مرور أكثر من سبع سنوات على إنشائه، ما زال يقوم بدور متزايد وفعال، ويساهم بشكل كبير في معالجة حالات انتهاكات حقوق الإنسان، والنهوض بالتثقيف والتعلم في هذا المجال. وتعمق دور مجلس حقوق الإنسان بشكل كبير بوصفه ركيزة أساسية للآلية الدولية لتعزيز حقوق الإنسان.

في سياق منفصل، ومع بدء الدورة الثانية من الاستعراضات الدورية الشاملة، من الضروري تأمين التمويل الكافي كيلا تتكرر الصعوبات التي واجهت الدورة الأولى. ونشير هنا إلى إنشاء ولايات جديدة مما يزيد الطلب على الموارد.

إن دولة قطر، ممثلة بقيادتها الحكيمة، تولي اهتماما كبيرا لتعزيز واحترام وحماية حقوق الإنسان، وصون كرامته، الأمر الذي يعد خيارا استراتيجيا للدولة، ويندرج في اطار رؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠ التي تتضمن عدة محاور هامة تتمثل في بناء مجتمع آمن ومستقر تسيره مبادى العدل والمساواة وسيادة القانون، ويأتي هذا التوجه بالتوازي مع حرص دولة قطر على الاضطلاع بدور بناء وفعال في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي.

في هذا الصدد، نود التأكيد مرة أخرى على أن دولة قطر من خلال عضويتها في مجلس حقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٨، حرصت على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان والحفاظ على المبادئ الإنسانية العالمية، والتعاون مع المجلس تعاونا كاملا بهدف ترسيخ مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان.

لقد سعت دولة قطر باستمرار إلى انتهاج سياسة متقدمة في مجال رعاية وتعزيز حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد، تستضيف دولة قطر مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية،

وذلك في اطار المساهمة في جهود بناء القدرات على الصعيد الإقليمي.

كما تسعى الدولي إلى تطوير وتحسين أدائها في مجال حقوق الإنسان على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية، ليس فقط من خلال تعزيز الحماية الدستورية والضمانات القانونية، بل أيضا من خلال تطوير الاطار المؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، أود التنويه بأن دولة قطر تنتهج نهجا متكاملا في التعامل مع حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، نهج يشمل تحسين الرعاية الصحية والتعليم وإدماج حقوق الإنسان في المناهج التعليمية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة، والطفل، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. كما يشمل مكافحة الإتجار بالبشر وتحسين أوضاع العمالة الوافدة.

لقد كان قيد نظر مجلس حقوق الإنسان حالات حقوق الإنسان في بلدان عدة. وفي منطقتنا العربية، تستدعي حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وسائر الأراضي العربية المحتلة، جزءا لا بأس به من نشاط المجلس. ويؤسفنا أنها لا تشهد تحسنا، على الرغم من المطالبات الدولية المتكررة للسلطات الإسرائيلية باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب الفلسطيني، لا سيما في ظل السعي الدولي للتوصل إلى حل دائم وشامل ومستدام للقضية الفلسطينية. وتواصل السلطات الإسرائيلية ارتكاب طائفة واسعة من الممارسات غير الشرعية التي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان الدولي، من خلال مواصلة الاحتجاز التعسفي للمعتقلين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وتدمير المنازل.

مما يثير قلقنا أيضا الاستراتيجية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية والمتمثلة في خنق الاقتصاد الفلسطيني وتهديد حيوية المجتمعات الفلسطينية بحرمان الفلسطينيين من المياه، حيث أن تلك الممارسات تشكل خرقا واضحا للقانون الدولي، وتتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن الحالة الانسانية المتدهورة والخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، واستمرار معاناة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، علاوة على الممارسات القمعية المتواصلة ضد الفلسطينيين من جانب الاحتلال الاسرائيلي، أمور تعدّ تذكيرا للمجتمع الدولي بأهمية الاعلان في كل مناسبة عن الدعم المطلق للشعب الفلسطيني، والمناداة برفع الظلم التاريخي عنه.

أخيرا، كان لا بد لمجلس حقوق الانسان من أن يتصدى للحالة المفزعة لحقوق الانسان في الجمهورية العربية السورية، خاصة في ظل المؤشرات المتزايدة والعديدة إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية، وغيرها من انتهاكات حقوق الانسان. ولقد أوضح تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة، بتفويض من مجلس حقوق الانسان – التي لم تسمح لها السلطات السورية بدخول سوريا لإداء ولايتها – تفاقم وضع حقوق الانسان والوضع الانساني، وعجز الحكومة عن النهوض بمسؤوليتها القانونية.

لقد تجاوزت جسامة الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الانسان أسوأ التوقعات، وجعلت من سوريا الشقيقة ساحة للعنف والدمار. وهنا نود التشديد على أهمية اتخاذ المجتمع الدولي جميع التدابير الرامية إلى حماية حقوق الانسان للشعب السوري. ونؤكد أيضا استمرار تعاوننا مع آليات المجلس، ونتمنى أن يحقق المجلس أكبر الانجازات في السنوات المقبلة.

السيد أوليباري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على العرض الذي قدمه. إننا نرحب بالتقريرين عن الأعمال الأساسية التي يؤديها المجلس في مختلف المجالات وفي جميع أنحاء العالم (A/68/53

و A/68/53/Add.1). وتكرر كوستاريكا التزامها الكامل بعمل مجلس حقوق الإنسان ودعمها له بوصفه هيئة مركزية للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. ويجب على الجلسة العامة للجمعية العامة أن تراعي التقرير بأكمله، الذي يكشف أنه على الرغم من التحديات الكثيرة التي يواجهها المجلس، فقد استطاع أن يفي بولايته على النحو المناسب.

وينبغي الإشارة بوجه خاص إلى عمل الرئيس ومساعيه الحميدة للحفاظ على الطابع العالمي للاستعراض الدوري الشامل. ونحن نحث جميع الدول على مواصلة المشاركة في الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل بالحماس نفسه الذي كان واضحا خلال الدورة الأولى، وعلى الالتزام على أعلى المستويات بتنفيذ توصياتها. ومن الضروري أيضا وضع المزيد من التوصيات الدقيقة والمحددة، والبحث عن آليات التعاون لبناء القدرات الوطنية اللازمة لتنفيذها.

وبوصف كوستاريكا عضوا مسؤولا في المجلس، ظلت نشطة وملتزمة بعملها من أجل بناء تحالفات هادفة مع بلدان في مناطق مختلفة، وتعزيز المبادرات الرئيسية، والتشجيع على الحوار في المفاوضات. ولقد أيدنا طوال السنة الماضية قرارات رئيسية في المجلس، توصلنا إليها بتوافق الآراء، مثل القرارات التي تتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق المظاهرات السلمية، والتي عملنا من أجلها مع سويسرا وتركيا، والقرار الذي يتعلق بالاعتراض على الخدمة العسكرية وفقا لما يمليه الضمير، حيث كنا من مقدميه الرئيسيين مع كرواتيا وبولندا. وكان هذا الأخير أول قرار له طابع موضوعي يتخذه المجلس بشأن هذا الموضوع.

وتواصل كوستاريكا أيضا عملها الجماعي التقليدي في مجال التثقيف والتدريب بشأن حقوق الإنسان، مع القرار المتعلق بالبرنامج العالمي عن هذا الموضوع، الذي تركّز مرحلته الثالثة على الصحافيين والعاملين الآخرين في وسائط الإعلام.

وفي هذا الصدد، كان لنا شرف العمل مع إيطاليا، والمغرب، وسلوفينيا، والسنغال، وسويسرا والفلبين، فضلا عن قرابة ٨٠ من مقدمي القرار الآخرين.

بالإضافة إلى ذلك، عملنا إلى جانب إكوادور وبيرو على إعداد مشروع قرار قوي وإنما شامل عن أثر عمليات نقل الأسلحة في الصراع المسلح على حقوق الإنسان. كما شجعنا على عقد مائدة مستديرة بشأن عقوبة الإعدام، مع بنين، وجمهورية مولدوفا، وفرنسا، ومنغوليا. ونواصل العمل على تطوير مواضيع حقوق الإنسان والبيئة، والعمل مع بلدان مثل ملديف وسويسرا.

ونعتقد أن مجلس حقوق الإنسان هو المحفل المناسب لإجراء مناقشات عالية الجودة بشأن المسائل التي قد يكون لدينا تباين في وجهات النظر حيالها، ولكن يمكننا أن نجد نقاط اتفاق بشأنها لدعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ومن المهم جدا لكوستاريكا ضمان الاتساق بين سياستنا الخارجية بشأن حقوق الإنسان وسياستنا الداخلية بشأن هذا الموضوع. لهذا السبب، نواصل بذل جهودنا الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان لجميع مواطنينا، مع الحفاظ على المعايير العالية التي نُعرف بها تاريخيا. ونحن نستثمر كثيرا في التنمية الاجتماعية. ومكتبنا المعني بالدفاع عن الشعب، وهو هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، لديه صلاحيات دستورية لتوفير العلاجات الفعالة وإمكانية الوصول العادي والمباشر، مثل اللجوء إلى حماية جميع حقوق الإنسان. ومن بين أحدث إنجازاتنا على هذه الجبهة، نعدّد ما يلي.

أولا، قمنا بتنفيذ برنامج وطني شامل يتعلق بالصحة النفسية وبالجنسانية.

ثانيا، وضعنا تشريعات جديدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، توفر أدوات جديدة لعمل السلطات، وتحدد

عقوبات كبيرة ضد الاستغلال في العمل، والسياحة الجنسية، والاتجار بالأعضاء والأنسجة وسوائل الجسم.

ثالثا، أقمنا مائدة مستديرة للحوار بين ممثلي الشعوب الأصلية وكبار ممثلي الحكومة.

رابعا، صدر مرسوم يعترف بسبع لغات أصلية للشعوب الأصلية في كوستاريكا، وينص على حق الطلاب من السكان الأصليين في الثقافة المحلية وإدراج آرائهم في المناهج التعليمية.

أخيرا، وافق برلماننا على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراءات التواصل.

إن الأعمال التي يضطلع بها بلدنا قائمة على مبادئ يسترشد بها، وهي تسعى إلى تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، سواء المدنية، أو الثقافية، أو الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية، في ظل جميع الظروف وفي كل مكان. ونحن نشجع الحوار والتحالفات بين المناطق، ونبني الجسور للمساهمة في التنفيذ الفعال لمقررات المجلس وقراراته.

وبوصفنا رئيس الفريق العامل التابع للمجلس والمعني بالحق في السلام، أحرزنا تقدما في الاستراتيجية التي تتسم بالشفافية والشمول والتراضي والموضوعية، والتي تسعى إلى توافق الآراء حول هذا الموضوع الهام الذي لا يزال مثيرا للجدل. ودعوتنا مفتوحة بشأن مناقشة جميع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، سررنا لتلقي زيارة، في منتصف هذا العام، من السيد جون نوكس، الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان التي تتعلق بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. ونحن نتطلع إلى تقريره.

وسوف نستمر في الاضطلاع بالمهام المسندة إلينا من جانب أعضاء المجلس، مسترشدين بالنزعة العالمية، والحيادية، والموضوعية، وعدم الانتقائية، وعدم التسييس، في حوار دولي بنّاء بروح من التعاون.

وفي ضوء ما تقدم، نطلب باحترام الدعم لرغبتنا في أن يعاد انتخابنا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

السيد أوتش (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير هنتشل، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على تقديم التقرير السنوي للمجلس (A/68/53 و A/68/53/Add.1).

إن أهمية المسائل المعروضة على المجلس لاتخاذ قرارات بشأنها تحفز جميع الدول الأعضاء على السعي إلى زيادة تطوير التعاون الدولي في مجال تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أرجاء العالم. فتعزيز وحماية حقوق الإنسان من بين الركائز الأساسية في السياسة الخارجية لمنغوليا. وأكد وزير الخارجية الموقف المبدئي لمنغوليا في خطابه أمام الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان.

تقوم حكومة منغوليا بإصلاحات قانونية لمواءمة قوانينها الوطنية مع القواعد والمعايير الدولية. أن تلك العملية الشاملة التي تتم بمشاركة نشطة من المجتمع المدني، تتضمن إنشاء آليات وطنية ملائمة، واعتماد البرامج الوطنية ذات الصلة وتحسين القدرات المؤسسية.

إن منغوليا بوصفها بلدا اعتمد على الصعيد الوطني تحديدا هدفا إنمائيا تاسعا من بين الأهداف الإنمائية للألفية لتعزيز حقوق الإنسان وتشجيع الحكم الديمقراطي، تقر بمركزية حقوق الإنسان في التخطيط الإنمائي، وتقر بأن حقوق الإنسان، وسيادة القانون والديمقراطية مسائل مترابطة ويعزز بعضها البعض الآخر. ونعرب عن شكرنا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على ما قدمته من دعم لمنغوليا خلال رئاستها مجتمع الديمقراطيات في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وقد رحبنا برسالة السيدة نافانيثيم بيلاي، وبمشاركة المقرر الخاص المعني بحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

في المؤتمر الوزاري السابع لمجتمع الديمقراطيات. ويعرب وفدي أيضا عن تقديره للدول الأعضاء الزميلة على دعمها للقرار ١٨/٦٧ المتعلق بالتعليم من أجل الديمقراطية، وهو قرار عرضته منغوليا.

قدمت منغوليا للمرة الأولى ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وتسترشد منغوليا بطموحها في تقديم مساهمة ذات مغزى لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونحن على استعداد لتقاسم تجربتنا مع الآخرين. ومنغوليا بتصديقها على أكثر من ٣٠ صكا من صكوك حقوق الإنسان، بما في ذلك الاتفاقيات الأساسية السبع وتنفيذها، اثبتت التزامها القوى بتعزيز النظام الدولي لحقوق الإنسان. وفي العام الماضي صادقت منغوليا على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

تبعاً لذلك، سوف يتم تعديل تشريعاتنا المحلية للقضاء نهائياً على عقوبة الإعدام. لقد أصبحت منغوليا من بين مقدمي القرار ١٤٩/٦٢، المعنون ”وقف العمل بعقوبة الإعدام“، وانضمت إلى المبادرة التي أطلقت في مجلس حقوق الإنسان لتنظيم حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن مسألة عقوبة الإعدام خلال الدورة الخامسة والعشرين للمجلس. ووقعت منغوليا على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ووقعت مؤخرا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراء تقديم البلاغات.

تؤيد حكومتنا على الدوام دعم أعمال المكلفين بولايات خاصة، وترحب بتوسيع نطاق الولايات، وتعرب عن استعدادها للتعاون مع المقررين الخاصين ومساعدتهم في ضمان إنجاز ولاياتهم المستقلة، وتزويدهم بمعلومات المتابعة. إن آخر زيارة قام بها المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان كانت هامة ومفيدة للغاية، ونحن نتوقع زيارة المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان.

تقر منغوليا بالدور الفريد الذي تضطلع به آلية الاستعراض الدوري الشامل في توفير الوسائل اللازمة لتقديم تقرير شامل عن أوضاع حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء. ونشيد بجهود المجلس لتحسين أساليب عمل الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. واعتمدت الحكومة خطة عمل لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وتتعاون مع أصحاب المصالح الآخرين في عملية التنفيذ، بما في ذلك إجراء مشاورات مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن مبادئ عدم الانتقائية، والتطبيق العملي، والتقيد بالمواعيد والفعالية في ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان كلها تتسم بأهمية حاسمة. نرحب بحوار مفتوح بشأن ضمان الشفافية والاستقلالية والشمولية في عمل المجلس، فضلا عن تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

يجري حاليا إحراز تقدم كبير في إطار عملية حكومية دولية مفتوحة نحو تحديد تدابير ملموسة ومستدامة لازمة لتقوية وتعزيز الأداء الفعال لنظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. يؤيد وفدي تمديد العملية، ويرحب بالمبادرات الرامية إلى تحسين أساليب عمل النظام، والمشاركة الفعالة للدول الأعضاء في عملية تقديم التقارير عن تنفيذ المعاهدة. ويعرب وفدي عن استعداده للمشاركة بهمة في المناقشات بشأن السُبل المفضية إلى الأمام والتي أوصى بها الميسرون المشاركون في العملية.

ونرحب بولاية مجلس حقوق الإنسان لتعزيز الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية وبناء القدرات في تنفيذ صكوك حقوق الإنسان، ونلاحظ أن البلدان الصغيرة بحاجة إلى زيادة

القدرات المؤسسية وتحسين المهارات المهنية لديها للمشاركة في عملية تحسين المجلس وتعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام حكومتي بمواصلة التعاون واستعدادها لتعزيز الحوار مع المجلس. إن منغوليا تطمح إلى أن تصبح طرفا فاعلا مسؤولاً وملتزما في أنشطة المجلس. وما زالت دعوتنا الدائمة إلى جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان قائمة.

نشدد على أن التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان أساسي لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة كما ورد في إعلان وبرنامج عمل فيينا. وتؤيد منغوليا ترسيخ أركان المجلس بوصفه منبرا لتعزيز المناقشة المفتوحة وتحسين التعاون الدولي في شتى المسائل المعقدة مع الآثار الإيجابية للسياسات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفدي بحرارة بالسفير هنتشل، رئيس مجلس حقوق الإنسان، في الجمعية العامة لعرض تقرير المجلس (A/68/53). إن ماليزيا وأعضاء المجتمع الدولي، يعلقون آمالا كبيرة على عمل المجلس. وتؤمن ماليزيا باتباع نهج نحو مسألة حقوق الإنسان يتسم بعدم المجابهة، وبدلا من ذلك تدفع بالحوار البناء والتعاون. والاتجاه الدولي السائد المتمثل بتسييس حقوق الإنسان الذي يروج له البعض لا يخدم قضية حقوق الإنسان. إذ أن بعض البلدان مستمرة في التأكيد على الحقوق السياسية والمدنية لكي تعمل في نهاية المطاف على إقصاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وترى ماليزيا أنه لا يمكن فصل الحقوق المدنية والسياسية عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأنهما وجهان لعملة واحدة.

أود أن أتطرق إلى بعض المسائل المتصلة بالمجلس. أولاً، الاستعراض الدوري الشامل آلية رئيسية لحقوق الإنسان تقوم على المساواة في المعاملة بين جميع البلدان. ويسر ماليزيا أن تبلغ بأن البلد قد اجتاز بنجاح الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل الذي أُجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وشارك ما مجموعة ١٠٤ من الدول الأعضاء في الحوار التفاعلي بشأن الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بماليزيا. نتيجة لذلك، تلقت ماليزيا ٢٣٢ توصية بشأن كيفية مواصلة تعزيز وتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وستقوم الوزارات والوكالات ذات الصلة لدينا بدراسة مستفيضة للتوصيات الموجهة إلى ماليزيا. وسوف تعلن ماليزيا عن قراراتها بشأن التوصيات الواردة عند تقديم تقريرها النهائي لكي يعتمده مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والعشرين التي ستعقد في آذار/مارس ٢٠١٤.

لقد جنت ماليزيا فائدة كاملة من الفرصة التي وفرها لها الاستعراض الدوري الشامل لاطلاع الأعضاء على آخر التطورات الإيجابية المتعلقة بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لتحسين وتعزيز حقوق الإنسان في البلاد. ومن الجدير بالذكر أن ماليزيا خلال الاستعراض الدوري الشامل لها، لم تحاول إخفاء أي جوانب قصور محلية، واعترفت ماليزيا صراحة بالتحديات التي تواجهها الحكومة في جهودها الرامية إلى زيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

بغية ضمان المشاركة الكاملة لجميع البلدان في عملية الاستعراض الدوري الشامل، تؤيد ماليزيا الرأي القائل بضرورة تعزيز وتفعيل الصندوق الطوعي للمساعدة المالية والتقنية الذي أنشأه المجلس بموجب قراره ١٧/٦، لكي يوفر مصدرا لمساعدة البلدان ماليا وتقنيا.

وهذا بوجه الخصوص سيفيد أقل البلدان نمواً وسيساعدها في تنفيذ التوصيات الناشئة من استعراضاتها.

ثانياً، بينما أُحرز بعض التقدم في التطرق إلى مسألة القضاء على الفقر الذي أحدثه اتساع دائرة الإجحاف،

وارتفاع وتقلب أسعار المواد الغذائية، والوقود والمخاطر البيئية التي تتهدد العالم، وما يزال هذا التقدم رهينة الأثر الذي خلفته الأزمة المالية الاقتصادية العالمية. وترى ماليزيا أنه على الرغم من الحالة الاقتصادية العالمية الباهتة، ينبغي للبلدان النامية أن تفعل أفضل ما بوسعها للوفاء بتعهداتها التي قطعتها في ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وحتى من دون الأزمة الاقتصادية الراهنة ما انفكت البلدان النامية تكافح من أجل ضمان الحفاظ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها. ومن هنا فإن تلك البلدان، بما في ذلك أفقر وأضعف قطاعات المجتمع، قد أصبحت أوضاعها حتى أكثر ترديا بسبب الآثار غير المباشرة للأزمة.

ثالثاً، ترحب ماليزيا بمواصلة اهتمام المجلس بحالة حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويجب أن لا ننسى أبداً أن المسألة الجوهرية للفلسطينيين تتمثل في حقهم الثابت في إقامة دولتهم. وتحض ماليزيا على إقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير من خلال إيجاد حل نهائي للنزاع، يكفل إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية. ونحض المجلس على الاستمرار في تناول المسألة وضمان حصول أبناء الشعب الفلسطيني على حقوقهم الأساسية بوصفهم بشراً، بما في ذلك حقهم في دولة مستقلة.

رابعاً، فيما يتعلق بتعزيز الأداء الفعال للهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وبالنظر لتعقد مسائل حقوق الإنسان، تعتقد ماليزيا أن المسؤولية المتشابكة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان تقتضي تعاونا أعمق بين أصحاب المصالح. وحين تقوم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان بالتحقق من امتثال الدول الأطراف لمراعاة تلك الحقوق، ومن والجهود الرامية إلى تحسين الحالات المتعلقة بحقوق الإنسان، من الواضح أنه لا تزال توجد مسائل هامة يتعين بحثها لمساعدة تلك الهيئات على الوفاء بأهدافها. ولا تزال ماليزيا ملتزمة بمواصلة جهود الدعم الرامية إلى تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

في الختام، نأمل أن يواصل المجلس عمله الجيد في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع. وينبغي له أن لا يخضع لبرامج بعض الدوائر. إن الإنجازات العديدة التي تحققت حتى الآن، بما في ذلك التنفيذ الفعال لآلية الاستعراض الدوري الشامل، قد وضعت المجلس على جادة الصواب، خاصة فيما يتصل بولايته لزيادة ضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع. ومهما يكن من أمر، تعتقد ماليزيا أنه يمكن دائماً فعل المزيد لتعزيز وحماية حقوق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وماليزيا ملتزمة بتلك الغاية وسوف تواصل تأييدها القوي لعمل المجلس.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): نرحب في البداية بداية برئيس مجلس حقوق الإنسان، السيد ريميجيوش أكيليس هنتشل بيننا اليوم في نيويورك، ونتمنى له التوفيق في المهام الهامة الموكلة إليه. ونؤكد له عزمنا على استمرار التعاون البناء معه لضمان الارتقاء بمعاملة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء إلى مستوى منصف وعادل، بعيداً عن الوقوع في أفانين وأحابيل التسييس والضغوط وازدواجية المعايير التي أهدرت الكثير من منجزاتنا سواء في نيويورك أو في جنيف.

اطّلعنا على تقرير المجلس (A/68/53) وقرأناه باهتمام لما تضمنه وتطرق إليه من مواضيع بالغة الأهمية، وعلى الأخص في ما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة في الجولان السوري، والأراضي الفلسطينية. وبعد مرور حوالي خمسة وأربعين عاماً على الاحتلال الإسرائيلي الجائر للجولان السوري، ورغم مطالبة مجلس حقوق الإنسان لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتنفيذ قرارات الأمم

المتحدة بكل هيئاتها ووكالاتها ومن بينها، بطبيعة الحال، لجنة حقوق الإنسان التي تحولت إلى مجلس حقوق الإنسان. على الرغم من كل ذلك نجد إسرائيل سادرة في تحدي إرادة الدول الأعضاء، ورافضة الانصياع لتلك القرارات، وهي بالمئات. وما زال الإسرائيليون الذين ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يتبجحون علناً بجرائمهم بمنأى عن المساءلة والعقاب بينما تصدر إشارات استفهام جدية من جانب الرأي العام الدولي عن أسباب استمرار استثنائهم من الملاحقة والمساءلة والمثول أمام العدالة في بعض العواصم.

لا يسعنا في هذا الصدد، إلا الإعراب عن قلقنا إزاء المساعي التي يبذلها البعض، لجعل مجلس حقوق الإنسان قطاعاً خاصاً يعمل وفق أجندات سياسية ضيقة تخدم أجندات بعض الدول النافذة وتتناقض مع الروح التي انبعث منها إنشاء المجلس، وتتناقض مع ولاية المجلس ذاته. وقد بدا ذلك جلياً باتخاذ قرارات ذات أهداف وأبعاد سياسية، يدين فيها المجلس انتهاك حقوق الإنسان في بعض الدول النامية دون غيرها، لكنه في الوقت نفسه يتجاهل ويغيب آليات معالجة حالات حقوق الإنسان وانتهاكاتها في البلدان التي تدعي أنها متقدمة، بينما تتفشى فيها العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز العرقي والتمييز ضد الشعوب الأصليين والمهاجرين الأجانب، والمعاملة المسيئة واللاإنسانية للمعتقلين واللاجئين، وفي دول قامت بغزو عسكري لدول أعضاء أخرى وذات سيادة في هذه المنظمة الدولية، والأهم من ذلك انتهاك الحق في التنمية من خلال فرض التدابير القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب ضد شعوب الدول النامية، ورعاية الإرهاب علناً، والقائمة تطول.

لقد بنيت القرارات الخاصة بسوريا، والواردة في تقرير مجلس حقوق الإنسان، على معلومات إعلامية أحادية المصدر، وانسجمت فقراتها مع التوجهات السياسية لدول بعينها لا تضمر الخير لسوريا، دولة وحكومة وشعباً. إذ أن تلك القرارات التي صدرت الواحد تلو الآخر، لم تطالب ولو في فقرة واحدة فقط، بوقف الإرهاب الذي تمارسه المجموعات الإرهابية المسلحة، ولم تطالب بنزع سلاح تلك المجموعات الإرهابية المسلحة، ولم تطالب بحث الدول الممولة والداعمة لها على وقف هذا الدعم العسكري والسياسي والإعلامي. وهو دعم ثبت من خلال تقارير لجان مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. توجد تقارير موثقة موجودة في محفوظات مجلس الأمن تسمي بعض الدول الأعضاء بالاسم وتحدد حجم شحنات الأسلحة التي شحنت إلى سوريا وتحدد الحدود التي عبرت منها هذه الأسلحة. بل وأكثر من ذلك، أن القائمين على تلك القرارات والذين يدعون الدفاع عن حقوق الإنسان السوري قد تجاهلوا الإشارة إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني في سوريا جراء التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب التي فرضتها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والجامعة العربية على الشعب السوري.

وتلك التدابير تشكل تهديدا لسيادة واستقلال الدول وانتهاكا سافرا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ حقوق الإنسان.

وهناك قرارات تتخذها الجمعية العامة كل سنة ضد التدابير الاقتصادية القسرية الجائرة الأحادية الجانب. ومع ذلك، هناك من بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة من يصر على تطبيق هذه العقوبات والإجراءات الانفرادية، التي يسمونها عقوبات. وكل ذلك يستمر على الرغم من أن تقرير لجنة التحقيق المستقلة والمنبثقة من مجلس حقوق الإنسان نفسه أشار إلى آثار التدابير الاقتصادية على معيشة الشعب السوري. كما وثق المجلس قيام الجماعات الإرهابية المسلحة على اختلاف أشكالها بارتكاب أعمال العنف والإرهاب بحق الشعب السوري. ولم يعد خافيا على أحد اليوم أن عواصم بعينها تتبجح برفضها الحل السياسي السلمي للأزمة السورية،

وتصرح بتسليحها للجماعات الإرهابية وبالإشراف المباشر على تدريب عناصرها فوق أراضي دول مجاورة لسوريا.

إن بلدي يعاني من أزمة إنسانية باتت أسبابها معروفة. فالإرهاب ضرب بلدي من خلال الانتهاكات المنهجية التي تنفذها الجماعات الإرهابية المسلحة والممولة والمدعومة من الخارج؛ إذ أن مسألة الدعم الخارجي للجماعات المسلحة ودورها الأساسي في ما يجري في سوريا من سفك للدماء أصبحت أمورا مثبتة وعلنية وغير خاضعة للنقاش أو التفاوض ولا تقبل الشك، كما يقال. لقد قدمت الحكومة السورية جميع أشكال التعاون المتاحة من أجل التوصل إلى حل للأزمة في سوريا بجانبيها السياسي والإنساني. ومع ذلك، يؤسفنا التجاهل المستمر لمجلس حقوق الإنسان لذكر أي إشارة إيجابية إلى الجهود الجبارة التي تبذلها الحكومة السورية. كما يؤسفنا التغييب الكامل لوجود الجماعات الإرهابية المسلحة في سوريا في تقارير مجلس حقوق الإنسان وإنكار واجب الحكومة السورية، بموجب أحكام الميثاق ومبادئ القانون الإنساني الدولي، في التصدي لتلك الجماعات ومن يقف وراءها. وبالمقابل، لا نرى إلا السعي المحموم من قبل دول أعضاء في المجلس – دول منخرطة مباشرة في تأزيم الأوضاع السياسية والإنسانية في بلدي وفي سفك دماء السوريين – لتبني القرارات المسيسة والأحادية الجانب، قرارا تلو الآخر، حول سوريا لإرغام حكومتها على التنازل عن حقوقها السيادية.

لم نر المجلس ينتفض أو يستنفر في ظل مقاطعة السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، لأعمال المجلس للعام الثاني على التوالي. ونتساءل: هل كانت ستكون ردة فعل الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان بهذا الفتور في حال قاطعت دول أخرى المجلس – دول أخرى غير إسرائيل؟ وهل للمجلس أن يخبرنا ماذا فعل لمساءلة إسرائيل عن رفضها عشرات القرارات التي صدرت عن المجلس ورفضها التعاون مع عشرات لجان التحقيق وتقصي الحقائق حول جرائمها التي ارتكبتها على مدار عقود طويلة من الزمان في الأراضي العربية المحتلة؟ وهل بذل المجلس ولو جهدا بسيطا لتنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بحالة حقوق الإنسان السوري في الجولان السوري المحتل؟ كلا، كل هذا لم يحصل، لأن الوضع الإنساني في الجولان السوري المحتل ربما لا يدخل في صلب أولويات المجلس، لأن هذا الوضع المأساوي الخطير له علاقة بإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

إن قرارات المجلس المسيسة أساءت وستسيء إلى الجهود التي بذلت من أجل التوصل إلى مجلس لحقوق الإنسان يعامل جميع انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم بمعايير واضحة تنطبق على الجميع من دون تمييز. ولهذا السبب أُقر مبدأ التقرير الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان. إن تلك القرارات ستعيق الدور الموضوعي الذي تضطلع به أطراف دولية لوضع حد للأزمة في سوريا. لا، بل إنها تشجع على التصلب في رفض عقد مؤتمر ”جنيف ٢“، ومتابعة العنف المسلح والقتل وسفك الدماء، وتعيق كل بوادر التعاون والانفتاح التي أبدتها سوريا مؤخرا مع اللجان الدولية.

أريد أن أقول كلمتين حول ما ورد في بيان كل من ممثلة قطر وممثل الكويت. بالنسبة لقطر، أضحى التدخل السافر للسلطة القطرية في الشؤون الداخلية السورية واضحا ومدانا من قبل أغلبية الدول الأعضاء – تدخل السلطة القطرية في الشؤون الداخلية لبلدي – عبر تجنيد الإرهاب ودعمه والترويج له إعلاميا وتمويله وتدريب الإرهابيين وجمع شتاتهم من أقاصي الكرة الأرضية وشحنهم بالجملة عبر حدودنا مع تركيا والأردن لكي يقوموا بعمليات إرهابية داخل سوريا – عمليات إرهابية أزهقت حياة عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء، ودمرت ٥٠ في المائة من البنية التحتية في سوريا. هذه هي قطر التي قالت ممثلتها إن الحالة في سوريا مفزعة جدا،

وهي لا تعرف أن سلطات بلدها جزء أساسي من هذا الفزع والرعب الذي أصاب الكثير من شعب بلدي. على كل حال، السلطات القطرية حكمت على شاعر قطري بالمؤبد لأنه نظم قصيدة تنتقد الأمير السابق. فلما استأنف هذا الشاعر الدعوى بعد أن تغير أمير البلد، كما يسمونه، ثبت الأمير الجديد الحكم ولكن خفضه إلى ١٥ عاما سجنا. هذه هي حالة حقوق الإنسان في قطر، باختصار شديد.

أما بالنسبة للكويت، فسأقرأ على مسامعكم ما ورد في جريدة نيويورك تايمز اليوم في المقال الافتتاحي – فقرة واحدة فقط من جريدة نيويورك تايمز اليوم – مقال حول تمويل دول الخليج للجماعات الجهادية السلفية التكفيرية في سوريا. المقال طويل ولن أتعبكم بقراءته كله. سأقرأ عليكم فقرة واحدة فقط وهو ما قاله سلفي كويتي يجمع المال ويرسله إلى الجماعات الإرهابية في سوريا. وهذا الشخص اسمه المطيري. قال:

(تكلم بالإنكليزية)

”[...في يوم ما تعاونا مع الأمريكيين في العراق،] قال السيد المطيري، وهو جندي سابق في الجيش الكويتي، مذكرا بالدور الأمريكي في طرد العراق من الكويت في عام ١٩٩١.“

ثم يقول المطيري، ”اليوم نريد أن نطرد بشار من سوريا، فلماذا لا نتعاون مع القاعدة؟“ وهو يقر بأنه يتعاون مع القاعدة.

وبالمناسبة، فإن تنظيم القاعدة مدرج على قائمة مجلس الأمن للكيانات والأفراد الراعين للإرهاب. ويشير المقال أيضا إلى أن هذا الشخص المقيم في الكويت قد أرسل وحده مئات الملايين من الدولارات إلى الجماعات السلفية والتكفيرية في سوريا. وأعتقد أن ذلك هو أفضل رد على زميلي، ممثل الكويت.

السيد تسيمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تلتزم أوكرانيا التزاما قويا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتولي اهتماما خاصا للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في هذا المجال، لا سيما في إطار مجلس حقوق الإنسان. ونحن نقيم بصورة إيجابية العمل الذي قام به مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بتقرير المجلس (A/68/53) والذي يتضمن وصفا لدوراته العادية الثانية والعشرين والثالثة والعشرين والرابعة والعشرين.

وقد أظهر المجلس، من خلال نُهجه المواضيعية النظامية وتصديه العاجل لحالات حقوق الإنسان الملحة، قدرته على العمل بوصفه هيئة من هيئات الأمم المتحدة الرئيسية المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. ويوفر التقرير دليلا واضحا على كفاءة ومصداقية المجلس في معالجة الحالات العاجلة لبلدان بعينها. وفي الوقت نفسه، تعتقد أوكرانيا أن المنع الفعال والحقيقي يمثل بديلا عمليا لتفادي انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي سياق السعي إلى تعزيز قدرة المجتمع الدولي على المنع الفعال لانتهاكات حقوق الإنسان، ما فتئت أوكرانيا تواصل تنفيذ مبادرتها – قرار مجلس حقوق الإنسان المتعلق بدور المنع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والذي جرت العادة على اتخاذه بتوافق الآراء.

ونعتبر أن الإجراءات الخاصة للمجلس وآلية الاستعراض الدوري الشامل أدوات هامة للغاية من أجل حماية حقوق الإنسان، الأمر الذي يمكن أن يحسن حالة حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

وقد وجهت أوكرانيا دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة المواضيعية وتلقت عددا من الزيارات استجابة لطلبها. ونود أن نشجع البلدان على التعاون الوثيق مع الإجراءات

الخاصة للمجلس، ولا سيما من خلال الالتزام بالدعوات الدائمة الموجهة.

ونحن أيضا ملتزمون التزاما قويا بآلية الاستعراض الدوري الشامل. فقد قدمت أوكرانيا تقريرها الوطني للجولة الثانية من الاستعراض إلى الفريق العامل التابع للاستعراض الدوري الشامل في الوقت المناسب، وجرى استعراضه بنجاح في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ كما اعتمدت الدورة الثانية والعشرون للمجلس نتائج الاستعراض.

ونشيد بتوثيق المجلس لتعاونه مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واتخاذ المزيد من الإجراءات المنسقة، فضلا عن تحسين العلاقات المؤسسية بين المفوضية والمجلس.

وبخصوص دعم زيادة تعميم مراعاة قضايا حقوق الإنسان في طائفة واسعة من الأنشطة ومواصلة تعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة، يشدد وفد بلدي على ضرورة تجنب الازدواجية في عمل مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة.

وأوكرانيا ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، قدمنا ترشيحنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٠. وبلدي لا يزال مصمما على المشاركة في أعمال المجلس بطريقة بناءة. وستبذل أوكرانيا، بصفتها عضوا في المجلس، كل جهد ممكن لضمان تنفيذ مجلس حقوق الإنسان لولايته بأكبر قدر من الفعالية والشمول.

السيد الباهي (السودان): يعرب وفدي، في البدء، عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل غابون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وينتهز هذه السانحة ليتقدم بالشكر إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقديمه لتقرير المجلس (A/68/53) وعلى الإحاطة الإعلامية التكميلية التي قدمها إلى الجمعية، ويتمنى له التوفيق في الاضطلاع بمهامه بنجاح. كما يتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المجلس الجدد الذين تم انتخابهم مؤخرا، متمنيا أن يمثل دخولهم المجلس دفعا إضافيا لعمل المجلس وآلياته.

لقد مثل قيام مجلس حقوق الإنسان منذ سبع سنوات إنجازا كبير الأهمية للجمعية العامة والأجهزة التابعة لها في معالجة قضايا حقوق الإنسان على أساس من المساواة بين جميع الدول، وذلك عبر آلية الاستعراض الدوري الشامل التي تخضع لها جميع الدول دون استثناء وتقديم المشورة من خلال آلية الإجراءات الخاصة، كل ذلك توافقا مع ولاية المجلس المنصوص عليها في القرار ٢٥١/٦٠. إن هذا الإنجاز يستكمله قيام المكلفين بولايات بممارسة مهامهم بحيادية ودون تسييس أو انتقائية، توافقا مع روح ونص الولايات المناطة بهم ومدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التي اعتمدها المجلس في قراره ٢/٥ وأكد عليها لاحقا في قراره ١١/١١، المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

ويؤكد وفد بلادي استمراره في التعاون مع آليات مجلس حقوق الإنسان القائمة، وذلك بغية ترقية وتعزيز حقوق الإنسان في بلادي. ويشير، في هذا الإطار، إلى أن السودان، وبعد أن قدم تقريره أمام آلية الاستعراض الدوري الشامل ومن ثم قبل بتوصياتها بل أنشأ لجنة قومية لأجل تنفيذ تلك التوصيات، يستعد الآن للمشاركة في الجولة الثانية للاستعراض بذات الروح التي تعاون ويتعاون بها مع الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان.

وتأكيدا على عزم حكومة بلادي الارتقاء بحقوق الإنسان بشكل شامل، فإنها قد وضعت الخطة الوطنية العشرية الشاملة لترقية وتعزيز حقوق الإنسان، والتي تمثل إطارا واسعا لتحقيق هذه الغاية المهمة، يحمل رؤية عميقة استصحبت معها كل العناصر ذات الصلة بهذا الملف المهم. وقد مثل هذا الإنجاز

إضافة موجبة إلى إنجازات عديدة قامت بها حكومة بلادي سعيا وراء تمتع كل مواطنيها بحقوقهم دون تمييز.

ومثالا لذلك، وفي مجال تعزيز حقوق الطفل، فقد صادق السودان على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين – بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. كما صادق السودان على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم١٣٨ ورقم ١٨٢. وعلى المستوى الوطني، فقد استعانت حكومة بلادي ببنود هذه الصكوك الدولية لتشكل منها واقعا تشريعيا وطنيا، هو قانون حماية الطفل لعام ٢٠١٠.

وأنشأ السودان النيابات الخاصة بهذا القانون ليكتمل بذلك إنشاء نظام متكامل وشامل لعدالة القصر، ظل يباشر عمله منذ عامين، إلى جانب إنشاء وحدات حماية الطفل بالقوات المسلحة، ووحدات حماية الطفل والأسرة بالشرطة، مع الإشارة إلى أن قوانين القوات المسلحة والشرطة والأمن تضم موادا تمنع منعا باتا تجنيد الأطفال في صفوفها أو استعمالهم.

وفي مجال حماية حقوق المعاقين وتعزيزها، صادق السودان على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأخذ من بنودها ليسن قانون المعاقين لعام ٢٠٠٩، كما أنشأ السودان المجلس القومي للمعاقين، وفي مجال حماية حقوق المرأة وتكريمها وضعت حكومة بلدي الاستراتيجية الشاملة للنهوض بالمرأة التي مدتها ربع قرن، والتي تعكف على تنفيذها بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة بالسودان. وإلى جانب ذلك، أنشأت الحكومة وحدة مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، وأقامت المشاريع التي تكفل المشاركة السياسية للمرأة، والمشاريع الاقتصادية لإشراك المرأة اقتصاديا لا سيما المرأة القروية.

وفيما يخص كبار السن، أقامت حكومة بلدي دورا تقوم برعايتهم وتقوم على خدمتهم، مع تعزيز قيم التكافل والتعاضد الأسري المتأصلة في المجتمع السوداني، والتي يلقى كبار السن بموجبها تعاملا تفضيليا يعلي من شأنهم ويقدرهم.

وفي مجال الأطر المؤسسية، فإن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في السودان، يقوم بدور محوري فيما يخص متابعة تنفيذ الخطط الوطنية والالتزامات الدولية ومتابعة عمل الآليات الوطنية ذات الصلة بحقوق الإنسان. ونشير كذلك إلى أن المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان في السودان، والتي أنشئت بالتوافق مع مبادئ باريس تباشر عملها بنجاح منذ عامين إلى غير ذلك من الآليات الأخرى التي لا يتسع المجال لذكرها في هذا المقام، وعلى المستوى الثنائي وقعت حكومة بلدي اتفاقيات ثنائية لضبط الحدود مع دول الجوار الشقيق منعا للتجاوز ومنعا لانتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما الانتهاكات المتعلقة بالاتجار بالبشر وغيرها من الانتهاكات الأخرى ذات الصلة، حيث وقعت حكومة بلدي اتفاقيات ثنائية مع دول الجوار الشقيق، تشاد وليبيا وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان. ونشير في هذا الإطار إلى أن السودان قد سن مؤخرا قانونا وطنيا يمنع الاتجار بالبشر والاتجار بالأعضاء البشرية.

على المستوى الداخلي بشكل عام، أثمرت جهود حكومة بلدي عن استقرار الأوضاع في ولايات منطقة دارفور وولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وانحسر العنف بصورة واضحة، الأمر الذي يمهد الطريق لتعزيز حقوق الإنسان في هذه المناطق.

في الختام، يدعو وفد بلدي إلى تخصيص الموارد المالية اللازمة للمجلس ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ليتمكنا من القيام بواجبهما تجاه تعزيز حقوق الإنسان المتفق عليها دوليا، من دون إقحام مفاهيم جديدة لم تحظ بتوافق

وتعريف دوليين لها، وكذلك من أجل القيام بالتعامل مع جميع الحقوق على قدم المساواة دون تفضيل لبعضها على الآخر، مع إشراك الدول الأعضاء في مشاورات كافية حيال أي برامج أو آليات جديدة يعتزم المجلس أو المفوضية القيام بها. إلى جانب ذلك، يدعو وفد بلدي إلى اعتماد نهج شامل فيما يخص تعزيز وحماية حقوق الإنسان، يأخذ في الاعتبار إعفاء الدول النامية من الجزاءات ورفع الجزاءات المفروضة على بعضها، مع رفع القيود عن صادراتها ومعالجة آثار تغير المناخ وغيرها من العوامل التي تشكل أسبابا جذرية تعرقل جهود الحكومات، لا سيما حكومات البلدان النامية للوفاء بالتزاماتها تجاه هذه المسألة المهمة.

السيد مونتويدي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقي بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن موضوع تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/68/53).

ترحب جنوب أفريقيا بهذه الفرصة لإجراء حوار مع رئيس مجلس حقوق الإنسان بشأن التقرير السنوي للمجلس وأنشطته خلال دورته السنوية السابعة. ونقدر أيضا الرؤية والدور القيادي الذي تضطلع به الرئاسة فيما يتعلق بتنفيذ ولاية دعم عمل المجلس.

تؤيد جنوب أفريقيا ولاية المجلس كهيئة رئيسية تابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن الاحترام العالمي لمجمل حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها. يجب أن يجري ذلك من دون أي نوع من أنواع التمييز، ويجب أن ينفذ بطريقة عادلة ومتساوية، على النحو المنصوص عليه في القرار التأسيسي ٢٥١/٦٠. ونود أن نذكّر بأن المجلس أنشئ كهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة وكهيئة ابتدائية للدفاع عن مجمل حقوق الإنسان والحريات الأساسية من خلال التعاون والحوار الحقيقي، بدون تسييس أو انتقائية أو معايير مزدوجة. وذلك التصميم هو الذي دفع المجلس إلى إيلاء اهتمام متوازن للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، فضلا عن إعمال الحق في التنمية. إن مقررات وقرارات المجلس مهمة، ويجب أن تعطى الوقت لتأخذ مجراها، من دون تكرار نفس النصوص في اللجنة الثالثة، حتى قبل بلوغ مرحلة تنفيذها الفعلي.

وبالتالي، فإننا لا نزال مقتنعين بأن الروح والرؤية المتجسدتين في إعلان طهران، الذي اعتمد خلال المؤتمر الدولي المعني بحقوق الإنسان الذي عقد في عام ١٩٦٨، الذي ينص على أن الإعمال الكامل للحقوق المدنية والسياسية بدون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هو في الواقع أمر مستحيل وأجوف. إن تحقيق تقدم دائم في مجال تنفيذ حقوق الإنسان مرهون باتباع سياسات وطنية ودولية سليمة وفعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سيكون للأزمات المالية والاقتصادية الحالية دون شك تأثير سلبي على عمل المجلس، لا سيما فيما يتعلق بالتوصيات العديدة المنبثقة عن المقررات والقرارات التي يجب أن تنفذ بطريقة متساوية. في هذا السياق، تظل جنوب أفريقيا مقتنعة بأن الاستعراض الدوري الشامل، يشكل دعامة لعمل المجلس فيما يخص تنفيذ التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان وتحسين الحالة الميدانية في كل بلد.

من أجل تحقيق ذلك الهدف، يجب توفير الموارد المناسبة لصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، لأغراض مساعدة الدول على تطوير قدراتها وخبراتها الوطنية، من أجل تنفيذ توصيات المجلس.

وبصورة مماثلة وبشكل عام، نعلق أهمية كبيرة على عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفي سياق القرار ١٤١/٤٨ الذي أنشأ المفوضية في المقام الأول ووجهها إلى العمل تحت إدارة الأمين العام، وفي الإطار الشامل لاختصاصات وسلطات

وقرارات الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان السابقة التي انتقلت ولايتها الآن إلى مجلس حقوق الإنسان. من الحتمي التشديد على أن ذلك القرار يوجز ولاية المفوضية السامية بأنها تعزز وتحمي جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، والأهم من ذلك، أن ثمة مسألة تغفلها عادة منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، ألا وهي، إدراك الحق في التنمية. مرة أخرى، مهما شددنا على تلك النقطة لن نشدد بالقدر الكافي.

لذلك نحض على تخصيص المزيد من الموارد وغير ذلك من أشكال الدعم وبشكل ملموس لتمكين المفوضية من الاضطلاع بولايتها. ونرى أيضاً أن المفوضية السامية بتطرقها إلى مسائل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الرئيسية، ينبغي لها تبني الرؤية الشاملة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وترى جنوب أفريقيا أن الخطة الإنمائية الحالية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن لا تحول اهتمامنا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

نشعر بالتشجيع لما يقوم به المجلس من عمل في مجال التمتع العملي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي ما برح عنصراً رئيسياً في استئصال شأفة الفقر، والإجحاف والتخلف في العالم أجمع. نؤيد وجهة النظر القائلة بأنه لا يزال يمكن فعل الكثير في ذلك الميدان. وتقدر جنوب أفريقيا العمل الجاري الاضطلاع به حالياً والمتعلق بأدوار ومسؤوليات الشركات عبر الوطنية وغيرها من الأعمال التجارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ونتطلع قدماً إلى أسلوب أكثر منهجية وتركيزا للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي كثيراً ما تتسبب بها هذه الكيانات. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الانتهاكات لا تزال تمر من دون مساءلة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تطبيق مبدأ عدم التمييز ما برح يمثل حجر الزاوية في عمل المجلس من حيث التمتع العملي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتنبغي زيادة جهوده المتعلقة بالتمييز العنصري وتعزيزها وتعضيدها. ومن الناحية العملية من الحيوي تنفيذ البرامج والقرارات والمقررات في ذلك المجال وتوفير التمويل اللازم لها أيضاً. ولا يزال وفدي يشعر بالقلق الشديد إزاء الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ الواردة في الوثيقة A/68/6 التي تنطوي على تخفيض في تمويل متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان وبرامج الزمالة المرتبطة بالعملية.

نود أن نكرر الدعوة إلى تخصيص الموارد على نحو أكثر إنصافاً لتمويل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان بوصفه جزءاً من الجهود العالمية لاستئصال شرور العنصرية في كل مكان. تعلق جنوب أفريقيا أهمية كبيرة على القرارات والمقررات المتخذة في مجال التمييز العنصري، ولا نزال نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم لضمان تقديم الدعم الكافي لفريق الخبراء المستقلين البارزين الذي عينه الأمين العام وقت سابق لتمكينه من الاضطلاع بولايته لمتابعة تنفيذ إعلان برنامج وعمل ديربان.

ترحب جنوب أفريقيا باهتمام المجلس بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتود أن تشدد على التمتع العملي للفلسطينيين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يتوقف عليها إدراك حقهم في تقرير المصير.

إن المحاولات الأخيرة الرامية إلى تقويض النص الذي وضعه مجلس حقوق الإنسان لبناء المؤسسات تبرز الفجوات الإدارية الخطيرة في عمل وسلطة المجلس. إن مصداقية المجلس تتوقف على ذلك الأساس المؤسسي الهام جداً. ويتعين على المجلس بنفس القدر أن يعمل باستمرار على تعزيز الحوار والتعاون لدى اضطلاعه بولايته. إن المسائل التي تنطوي على

آثار سياسية خطيرة ينبغي دائماً التشاور بشأنها مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة تماشياً مع الفقرة ٥ من القرار ٢٥١/٦٠.

أخيراً، نتشاطر مع الوفود الأخرى القلق إزاء الطريقة التي أثيرت بها المسائل في قرار المجلس ٢٤/٢٤ المتخذ خلال الدورة الرابعة والعشرين للمجلس المعقودة في أيلول/سبتمبر والمعنون ”التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان“، وخاصة فيما يتعلق بتعيين موظف تنسيقي أقدم يعمل على نطاق الأمم المتحدة بأسرها لمنع الأعمال الانتقامية والتخويف والحماية منها وتعزيز المساءلة عن هذه الأعمال. نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الأمر يقتضي المزيد من التأمل والتداول من جانب الجمعية العامة، بما في ذلك تحديد الطريق المفضي إلى الأمام. تعارض جنوب أفريقيا بشدة أي عمل من أعمال التخويف أو الانتقام ضد أي فردٍ أو مجموعة، ونعتقد أنه ينبغي تسخير القضاء المحلي للتعامل بصورة ملائمة مع مسائل من هذا القبيل.

نؤكد للرئيس ورئيس مجلس حقوق الإنسان دعمنا وتعاوننا في الأخذ بيد المجلس نحو الوفاء بولايته التي لا تزال تمثل رؤيتنا للمضي قدماً.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري للسفير هنتشل، رئيس مجلس حقوق الإنسان على عرضه هذا اليوم تقرير المجلس (A/68/53).

تؤيد مصر البيان الذي أدلى به ممثل غابون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، ونود أن ندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

إن التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان عن دورتيه العادية والاستثنائية يجسد جهود المجلس في بناء القدرات الوطنية وتعزيز الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية والسياسية على قدم المساواة. نشيد بالدور الهام للمجلس في تعزيز جميع حقوق الإنسان من خلال الاستعراض الدوري الشامل الذي ما برح يمثل الآلية الوحيدة الهامة في تناول حالات حقوق الإنسان بطريقة شاملة ومتوازنة. كذلك نشيد بالمجلس على عمله في النهوض بحماية حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، والتعصب، والقوالب النمطية السلبية والوصم القائم على الدين أو المعتقد.

إن مجلس حقوق الإنسان يقوم بدور حيوي في دعم الدول الأعضاء في جهودها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وحتى يكتب للمجلس النجاح في جهوده، ينبغي إيلاء الاحترام الكامل لمبدأ السيادة والتمسك بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي له أن يعمل بصورة عادلة، وبحياد، وبنزاهة وعدم انتقائية بتحاشي المآزق التالية.

أولا، تسييس أعمال مجلس حقوق الإنسان لخدمة أهداف سياسية لا تتعلق بحماية سائر حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ثانيا، إدخال مفاهيم مثيرة للجدل مثل التوجه الجنسي والهوية الجنسانية في محاولة لإضفاء الشرعية على تلك المفاهيم – التي ليس لها أساس قانوني في إطار القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان – ثالثا، استخدام المجلس أداة لإضفاء الشرعية على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، بما يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي ألا يصبح مجلس حقوق الإنسان أداة لخدمة أي من المجموعات أو الدول الأعضاء التي تدعي لنفسها تفوقا أخلاقيا على الدول الأعضاء الأخرى، وتنصب نفسها وصية على القيم العالمية التي حددتها هي بنفسها، في تجاهل لتنوع القيم الاجتماعية والثقافية والقانونية والدينية للدول الأعضاء

الأخرى، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض الطابع العالمي لقضية حقوق الإنسان.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي المسؤولية عن تعزيز دور مجلس حقوق الإنسان، عن طريق كفالة تعاون جميع الدول الأعضاء بشكل كامل وفي الوقت المناسب مع البعثات الدولية لتقصي الحقائق وبعثات التحقيق المنشأة بموجب قرارات المجلس، علاوة على ضمان تنفيذ التوصيات المقدمة من تلك البعثات. وينبغي أن يكفل المجتمع الدولي أيضا احترام الهيئات المكلفة لولاياتها ومدونات قواعد السلوك الخاصة بها احتراما كاملا.

أخيرا، تكرر مصر تأكيد التزامها بدعم أعمال مجلس حقوق الإنسان في إطار احترام سائر حقوق الإنسان والحريات الأساسية من خلال تشجيع تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الدوري الشامل من جانب جميع الدول، دون تمييز، فضلا عن تشجيع مشاركة جميع الدول مع المكلفين بولايات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ٦٤ من جدول الأعمال.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الحمادي (قطر): شكرا سيدي الرئيس. أخذ وفد بلدي الكلمة للرد على الادعاءات المغرضة التي تضمنتها كلمة ممثل النظام السوري ضد بلدي. إن ممثل النظام السوري ما زال يمارس محاولات التضليل وتشويه الحقائق وتزييفها، وكذلك محاولة تصوير ثورة الشعب السوري الحر المطالب بحقوقه المشروعة بأنها إرهاب مدعوم من الخارج، على الرغم من القرارات والتقارير التي تدين أعمال هذا النظام. إلا أننا ومن خلال هذا المحفل الدولي نؤكد من جديد أن دولة قطر ستواصل العمل على إيصال صوت الشعب السوري الشقيق المطالب بحقوقه المشروعة.

السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): نعتذر عن طلب الكلمة مجددا في إطار أعمال هذا البند. ولكن طلبنا ذلك للرد على الادعاءات التي ساقها ممثل قطر الآن. إن ما يكرر ذكره ممثلو قطر ومحاولتهم عبثا إقناع المجتمع الدولي بتحميل الحكومة السورية مسؤولية الأحداث في سوريا بات مزحة سمجة لا تليق بمصداقية هذه المنظمة الدولية، بل وتستفز عقول الحاضرين. إن الحكومة السورية تنصح ممثلي قطر بأن يطلعوا على التقارير الأممية والإعلامية الغربية التي تبرز الدور القطري المشبوه في تمويل إرهاب القاعدة في بلدي. والشعب السوري يوجه لممثلي قطر وللسلطات القطرية رسالة مفادها، كفى رياء وكذبا. وإن الشعب السوري سيسائل النظام القطري على جرائمه بحق السوريين جميعا قريبا جدا. إن في الدوحة من يجب أن يدفع كلفة دماء السوريين، ولا يعني تغيير رأس النظام القطري أن السياسات القطرية المحرضة على الإرهاب والتي ترعى التيارات الأصولية الوهابية الإرهابية في بلدي ستنتهي.

السيد الحمادي (قطر): إن ما ذكرته في بياني الأول لم كن ادعاء وإنما تضمنته قرارات الأمم المتحدة. وسأشير في هذا الصدد إلى قراراي الجمعية العامة ٦٧/٢٦٢ و ٦٦/٢٥٣ وتقارير مجلس حقوق الإنسان والقرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان، وكذلك القرارات والبيانات الرئاسية الصادرة عن مجلس الأمن.

السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): للأسف كذلك نعتذر لأخذ الكلمة مرة أخرى. ولكن يؤسفنا أن يقوم ممثل قطر بالإشارة إلى قرارات للجمعية العامة ولمجلس حقوق الإنسان. ومن المعروف أولا أن تلك القرارات هي

قرارات غير توافقية. ثانيا، تلك القرارات هي من صنع ممثلي بلده وممثلي دول أخرى معروفة بتوجهاتها السياسية تجاه ما يجري في بلدي. نعيد نصح ممثل قطر بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية السورية، ونكرر وعدنا لهم بأن الشعب السوري سيسائلهم في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥.